الشمول المالي وأثره علي الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر

دراسة مقارنة

Financial Inclusion and its Impact on Financial and Economic Stability in Egypt- A comparative study

د / هيام سالم زيدان احمد

مدرس اقتصاد بمعهد الالسن العالي

للسياحة والفنادق والحاسب الالي

الشمول المالي وأثره علي الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر

دراسة مقارنة

Financial Inclusion and its Impact on Financial and Economic Stability in Egypt- A comparative study

د / هيام سالم زيدان احمد

مدرس اقتصاد بمعهد الالسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الالي

ملخص البحث:-

يهدف هذا البحث إلى التأكيد علي أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والاقتصادي، ويظهر الأثر الإيجابي للشمول المالي في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الإجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم، كما يساهم في زيادة الأستثمارات، وتنويع مصادر الدخل ، كما يمكن أن يساهم في تحسين الصحة والتعليم والإسكان للفرد، وتمتد آثاره الإيجابية إلي إضفاء المزيد من الشفافية والكفاءة ومكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم المالية المنظمة، والحفاظ علي الضوابط الرقابية التي تسعى لحماية الاقتصاد من هذه الممارسات الخطيرة لتحسين الظروف الاقتصادية والإجتماعية للاقتصاد ككل، كما تم الإشارة إلي كيفية الإستفادة في مصر من تجارب بعض الدول التي حققت مراكز متقدمة في الشمول المالي من خلال دراسة مقارنة.

الكلمات المفتاحية:-الشمول المالي- الاستقرار المالي والاقتصادي - دراسة مقارنة- مصر.

Abstract:-

The aim of this research is to emphasize that there is a close relationship between financial inclusion and financial and economic stability, and shows the positive impact of financial inclusion in economic growth and financial efficiency, besides the social side in improving the living conditions of the customers, especially the poor, it also contributes to increasing investments and diversifying sources of income, Contributes to improving health, education and housing of the individual, and extends its positive effects to more transparency, efficiency, combating tax evasion, money laundering, terrorism financing and other financial crimes organized, and maintain regulatory controls that seek to protect the economy from such dangerous practices to improve the economic and social conditions of the economy as a whole, also pointed out how to benefit in Egypt from the experiences of some countries that achieved advanced positions in financial inclusion through a comparative study

Key Words: Financial Inclusion, Financial and Economic Stability, A comparative study, Egypt.

المقدمة:-

تواجه مصر اليوم تحديا اقتصاديا بالغ الأهمية، وهو ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية والإلكترونية والتي لا يمثل التعامل النقدي فيها سوى نسبة صغيرة، وتأتي أهمية هذا التحول لما يترتب على استمرار التعامل النقدي من أضرار علي التنمية الاقتصادية تتمثل في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي، وعدم إستفادة الوحدات الاقتصادية من آليات التمويل المتاحة، وتشجيع التهرب الضريبي، وعدم إستفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية والمصرفية الحديثة، وتيسير غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، لذلك فإن التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية والإلكترونية يشجع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي، ويحد من التهرب الضريبي والجمركي، ويساهم في زيادة معدلات الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لكل فئات وطبقات الشعب، ويحسن من كفاءة النظام المالي، كما أنه يساهم في مكافحة الجرائم المالية وما يرتبط بها من غسل أموال وتمويل أنشطة غير مشروعة.

مشكلة البحث:

أهتم البحث بالشمول المالي لما له من دور هام في مجال التمويل للتنمية الاقتصادية، ويهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، فعلي الصعيد الدولي نجد ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات تبلغ ٦٩% على مستوى العالم عام ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٧% منذ عام ٢٠١٤ وتعني هذه الأرقام أن ٥١٥ مليون بالغ تمكّنوا من الإستفادة من الأدوات المالية ، وفي الدول مرتفعة الدخل، يمتلك ٩٤% من البالغين حسابات، مقابل ٦٣% في الدول النامية، كما ان هناك أيضا تفاوت واسع النطاق في ملكية الحسابات من دولة إلي إخري، فلا زال هناك نحو ١,٧ مليار بالغ ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ولأن أغلب البالغين الذين يمتلكون حسابات من الدول مرتفعة الدخل، فإن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في الدول النامية ،حيث يعيش نصفهم في ٧ دول نامية فقط هي(بنجلاديش، والصين. ، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان)، كما نجد أن مصر لديها القدرة على ضم أكثر من ٤٤ مليون شخص، ولديها قوانين وأنظمة وتكنولوجيا معلومات وأتصالات كافية.

وفي سبيل ذلك سيحاول البحث طرح الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هو مفهوم وأهمية الشمول المالي؟
٢. هل يوجد أثر للشمول المالي علي الاستقرار المالي والاقتصادي؟
٣. كيف تستفاد مصر من تجارب بعض الدول التي حققت مراكز متقدمة في الشمول المالي؟

فروض البحث: يقوم البحث على الفروض التالية:-

١. توجد علاقة أرتباط قوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والاقتصادي.
٢. توجد علاقة تبادلية بين الشمول المالي والتثقيف المالي.
٣. يوجد أثر مباشر للشمول المالي في مكافحة الجرائم المالية وما يرتبط بها من غسل أموال وتمويل أنشطة غير مشروعة

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:-

١. إلقاء الضوء على العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والاقتصادي.
٢. الإستفادة من الدراسة المقارنة لتجارب بعض الدول التي حققت مراكز متقدمة في الشمول المالي للتطبيق في مصر .
٣. الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في تطوير الشمول المالي في مصر

منهج البحث:-

المنهج الأستقرائي: فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي من خلال الإعتماد على المراجع والكتب، والمجلات وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالشمول المالي كما تم عمل دراسة مقارنة لبعض الدول وكيفية الإستفادة منها للتطبيق في مصر.

حدود البحث:-

****الحدود الزمنية:-** تناول البحث الفترة من ٢٠١١-٢٠١٨

****الحدود المكانية:-** مصر والدول المقارنة التي حققت مراكز متقدمة في الشمول المالي.

الدراسات السابقة:-

الشمول المالي من الموضوعات الهامة في تطوير الأنظمة المصرفية وعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية ، وتوجد العديد من الدراسات وأهم ما يميز دراستنا انها تتناول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والاقتصادي **في مصر** وكيفية الإستفادة من الدراسة المقارنة.

١- دراسة **Andrianaiva & Kpodar, 2011**

ICT, Financial Inclusion and Growth: Evidence form African Countries، وهي من دراسات صندوق النقد الدولي ، أفترضت الدراسة تأثير تقنيات الإتصالات والمعلومات من خلال الهاتف المحمول علي النمو الاقتصادي في عينة من الدول الأفريقية **ونتج عن هذه الدراسة** ان الهاتف المحمول له أثر إيجابي علي النمو الاقتصادي.

٢- دراسة Demirguc-Kunt & Klapper, 2013، وكان هدف الدراسة قياس الشمول المالي في ١٤٨ دولة Measuring Financial Inclusion حيث قياس أستخدام البالغين للخدمات المالية مثل الأدخار والقروض وأنظمة الدفع ومن نتائج الدراسة أن ٥٠% من البالغين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية وذلك بيتفاوت حسب درجة تقدم الدولة وأن المعوقات التي تواجه النصف الاخر تتمثل في إرتفاع التكلفة والأجراءات المعقدة مما يتطلب تطور سياسات الشمول المالي في مختلف الدول.

٣- دراسة Amidzic, et.al, 2014 . Assessing Countries, Financial Inclusion Standing: A New Composite Index, وهي من دراسات صندوق النقد العربي وأستخدمت هذه الدراسة مؤشر جديد لقياس الشمول المالي لأهميتة، وخلصت هذه الدراسة الي ان للشمول المالي دور أساسي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وزيادة معدلات التوظيف، كما صنفت الدول طبقا للمؤشر المركب الجديد للشمول المالي.

٤- دراسة Park & Mercado. Jr, 2015 . Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality in Developing Asia، ومن فروض الدراسة أختبار أثر الشمول المالي علي تفاوت الدخل في مجموعة من الدول (٣٧دولة) وتوصلت الدراسة الي أن هنا تحديات امام تطوير سياسات الشمول المالي في هذه الدول ومنها دخل الفرد والقوانين والأجراءات في هذه الدول مما يؤكد ضرورة تطوير قوانين وأجراءات الشمول المالي لما له من أثر واضح علي تخفيض معدلات الفقر.

٥- دراسة (Sethi, D., & Acharya, D.,2018) Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence التي توصلت الي وجود علاقة إيجابية وطويلة المدي بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في ٣١ دولة في العالم وبالتالي أكدت الدراسة علي ان الشمول المالي هو أحد الدوافع الرئيسية للنمو الاقتصادي.

٦- دراسة (Kim, D. W., Yu, J. S&, .Hassan, M. K, 2018) Financial inclusion and economic growth in OIC countries.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والمقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

خطة البحث:- يتضمن البحث ثلاثة مباحث كالأتي:-

المبحث الأول:- مفهوم وأهمية ومؤشرات تطور الشمول المالي.

المبحث الثاني:- الشمول المالي في العالم

المبحث الثالث: الدراسة المقارنه ومستقبل الشمول المالي في مصر.

أخيرا وليس بأخر خاتمة البحث وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية ومؤشرات تطور الشمول المالي

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي ونشأته وأبعاده وأهميتـه، وعلاقتـه بالتنمية ومحاربة البطالة والفقر، حيث يقصد بالشمول المالي إتاحة وأستخدام كافة الخدمات الماليـة لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء الـبعض إلـى القنـوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا ممـا يؤدي إلى سوء أستغلال أحتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

أولاً:- نشأة وتطور الشمول المالي:-

ظهر مصطلح الشمول المالي عام ١٩٩٣ في دراسة عن الخدمات المالية في جنـوب شـرق انجلترا، وفي عام ١٩٩٩ أستخدم مصطلح الشمول المالي لشرح كيفية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ، وأزداد الأهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة الماليـة العالميـة عـام ٢٠٠٨ ، من خلال توفير خدمات مالية متنوعة مثـل الإدخـار والائتمـان والتـأمين (**Sahay et al.,2015**) بتكلفة منخفـضة عـن طريـق المـصارف ومكاتـب البريـد والمؤسـسات الماليـة الأخري(**Hameedu, 2014**) ، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المـالي كأحـد المحـاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية ، وفي عام٢٠١٣ أعتبر البنك الدولي تعميم الخـدمات المالية أساس محاربة الفقر ، كما أطلق البرنامج العالمي للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية (**عبدالله، ٢٠١٦**).

ثانياً:- مفهوم الشمول المالي :-

هناك العديد من المفاهيم التي تناولت الشمول المالي منها:-

- تعريف مجموعة العشرين(G 20) والتحالف العالمي للشمول المالي(AFI) الذي ينص علي أنه " الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول وأستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع أحتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (**صندوق النقد العربي ،٢٠١٥**).
- توفير الخدمات المالية المستدامة للأفراد، وبنوعية جيدة تهتم بحماية مستخدمي هذه الخدمات، كما يعرفه البنك الدولي في تقريره الصادر لعام ٢٠١٤ حول مؤشرات الشمول المالي أنه هو "نـسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان"(**اضاءات ،٢٠١٦**).

- "العملية التي يتم بها توسيع نطاق الأستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع وآلية حماية العملاء" (Reyes, G. P.,2010)
- الشمول المالي يعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الإستفادة من الخدمات المالية المختلفة مثل (المدفوعات ، التحويلات ، المدخرات، الائتمان والتأمين) بطريقة سهلة ومستدامة وفي ظل بيئة مناسبة (Attia & Benson, 2018).
- يعرف الشمول المالي بإنه هو سهولة الحصول على الخدمات المالية وتمتعها بالجودة والأسعار المعقولة والمناسبة , مع توفير الحماية اللازمة للمتعاملين، ووصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد القادرين على أستخدامها ، مع إعطاء أهتمام خاص إلى سكان الريف ومحدودي الدخل والأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة والنساء والشباب(البنك المركزي المصري،٢٠١٨) ،وكذلك توسيع قدرات الأفراد المالية ، ومساعدتهم على إتخاذ القرارات السليمة، وتوفير سوق تنافسية للخدمات المالية المتنوعة , مع بنية مالية تحتية قوية وإطار قانوني واضح (CFI, 2018).
- شمول مالي كامل يعني أن جميع الأفراد القادرين على أستخدام الخدمات المالية، يمكنهم الحصول على توليفة متكاملة منها بجوده عالية وبأسعار مناسبة مع توفير الحماية اللازمة لهم (Anita & Elisabeth, 2011) .

ثالثاً:- أهمية الشمول المالي :-

الشمول المالي أداة من الأدوات المهمة التي تساعد في تحقيق النمو وتخفيض الفقر وتحسين مستوي المعيشة حيث أصبح هدف مهم تسعي جميع الدول لتحقيقه خاصة بعد الأزمة العالمية (عبد النبي ، ٢٠١٨) لقدرتة علي توصيل الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي (Dabla-Norris et al, 2015) ،كما تبرز أهمية تثقيف العملاء بأهمية الحصول على الخدمات المالية، وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل، وسوف يساعد ذلك علي تحسين النمو الشامل للبلاد، وبالتالي فأن للإستبعاد المالي أثر كبير على النمو الاقتصادي ومن هذه الآثار (عجور،٢٠١٧) :-

١- أنخفاض الوعي المصرفي لدى جمهور المواطنين.
٢- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول عليه من المصادر غير الرسمية.
٣- الإنخفاض العام في الإدخار والإستثمار.
٤- أرتفاع معدلات البطالة والتضخم.
٥- عدم مشاركة القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي.
٦- زيادة معدلات الفقر والفساد والجريمة.
٧- عدم قدرة الأنظمة المالية والمصرفية على مواكبة التطور التكنولوجي(Heng, 2015).

حيث أن مواكبة المصارف للتقنيات المصرفية الحديثة يمكنها من تقديم الخدمات المالية المتطورة مثل الاقتصاديات المتقدمة، فالإبتكار والتكنولوجيا لهما أثر كبير علي تطوير الشمول المالي

وتحسين الخدمات المالية، وذلك لعدة أسباب منها أنها تساعد في تقليل تكلفة المنتج ، وتقليل خدمات التنقل، تحسن جودة المنتج، تساعد في زيادة الإختيارات ومرونتها لدى المستهلكين (Damodaran, 2012).

•• أهمية الشمول المالي تتمثل في مجموعة محاور هي (جاسم ، ٢٠١٨): -

١- المحور الإجتماعي وهو ما يتعلق بخفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوي المعيشة، من خلال رفع مستويات الأنتاج والتوظيف(**القعود،٢٠١٠**).

٢- المحور الاقتصادي وهو يتمثل في زيادة الكفاءة المالية مما يؤثر بالإيجاب علي النمو الاقتصادي، كما يساهم توسيع أنتشار الخدمات المالية في إنتقال كثير من المشروعات الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي، بالإضافة إلي زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وأستهداف كفاءة أكثر للدعم(**هردو،٢٠١٨**)، كما تلعب الأسواق المالية دور هام في توفير السيولة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وبما أنها تتأثر بالإحداث الاقتصادية العالمية وبالتالي قد تؤدي إلي حدوث عدم استقرار مالي قد يهدد النظام المالي الدولي(**جاد اللة ،٢٠٠٧**)

٣- المحور الإستراتيجي حيث المواءمة بين الشمول المالي وبين الأهداف الأستراتيجية الأخري وهي الاستقرار المالي – النزاهة المالية– الحماية المالية للمستهلك.

رابعاً:- أهداف الشمول المالي :-

نظراً للأهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، والتعاون بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل في بناء نظام مالي شامل لتحقيق الأهداف الأتية (**ابو ديه ،٢٠١٦**):-

١- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الأستفادة منها لتحسين ظروفهم الأجتماعية والاقتصادية.

٢- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

٣- تشجيع مشاريع القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

٤- تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر علي الأستثمار.

٥- تخفيض معدلات الفقر وتحسين مستوي المعيشة وتحقيق الرفاهة الأجتماعية.

خامساً:- أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها :-

توجد ثلاث أبعاد رئيسية ويشتمل كل بعد من هذه الأبعاد علي مجموعة من المؤشرات وهي كالأتي (GPFI, 2016):-

١- الوصول إلى الخدمات المالية.

أ- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات

ب- حسابات النقود الألكترونية.

ت- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

ونجد ان المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية أصبح غير كافي في ظل التكنولوجيا الحديثة حيث التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول وأستخدام خدمات مالية جديدة عبر الأنترنت للتغلب على مشكلة بعد المسافة للوصول ألى الخدمات المالية، كما تلعب المراسلات المصرفية أيضاً دوراً هاما في التخفيف من مشكلة الوصول للخدمات المصرفية (Camara and Tuesta, 2014).

٢-أستخدام الخدمات المالية.

يشير هذا البعد إلى مدى أستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وذلك يتطلب جمع بيانات حول مدى أنتظام الأستخدام خلال فترة زمنية معينة (AFI,2013)

أ- البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي.

ب- البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم.

ت- البالغين حملة وثائق التأمين.

ث- عدد معاملات الدفع غير النقدية.

ج- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

ح- ارتفاع عدد مرات أستخدام الحسابات المصرفية.

خ- عدد المحتفظين بحساب بنكي.

د- التحويلات.

ذ- الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية.

ر- الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية

٣- الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات.

بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك(AFI,2013)

أ- المعرفة المالية (التثقيف المالي حيث قدرة المستخدمين علي التخطيط وموازنة دخلهم).

ب- السلوك المالي (المديونية حيث تأخير السداد ضمن فترة زمنية معينة)

ت- متطلبات الشفافية (سلامة ووضوح المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية)

ث- حل النزاعات (مدي وجود قوانين أو لائحة معايير للتعامل بين المستخدمين والمؤسسات المالية)

ج- تكاليف أستخدام الخدمات المالية (تكلفة الأحتفاظ بالحساب البنكي خاصة لذوي الدخل المنخفض علي أساس الحد الأدني الرسمي للأجور)

ح- العوائق الائتمانية (نقص المعلومات حول أسواق الائتمان)

خ- حماية المستهلك (الحماية من الأحتيال والممارسات غير العادلة).

سادساً:- دور المصارف المركزية والجهات الرقابية في الشمول المالي(صندوق النقد العربي ، ٢٠١٧) :-

١- وضع قواعد لتيسير أجراءات المعاملات المصرفية والتخفيف من المشاكل في جانبي الطلب والعرض لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها.

٢- إخضاع القنوات غير الرسمية لرقابة وأشراف الجهات الرقابية.

٣- أستخدام التكنولوجيا الحديثة في إنشاء قنوات إضافية للخدمات المالية ومتابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها .

٤- تحسين البنية التحتية المالية وتطوير نظم الدفع والتسوية المالية.

٥- نشر الثقافة والتوعية المالية بين مختلف الفئات.

سابعاً:- آليات تطوير الشمول المالي:-

تقوم مختلف الدول بدراسة الفجوات المحيطة بجانبي العرض و الطلب علي الخدمات المالية لكي يتم تطبيق مبدأ الشمول المالي، وتوجد ٤ محاور رئيسية لتطوير الشمول المالي هي كالأتي:-

١- **دعم البنية التحتية المالية** وذلك من خلال توفير بيئة تشريعية ملائمة بتعديل اللوائح والأنظمة وتعزيز الأنتشار الجغرافي وذلك بزيادة أنشاء فروع او مكاتب صغيرة وخدمات الهاتف المصرفي والصراف الآلي لخدمة مختلف الأفراد والمشاريع، وتطوير نظم الدفع والتحول من مجتمع نقدي إلي مجتمع غير نقدي في جميع عمليات المبادلة مما يؤدي إلي رفع معدلات الأستهلاك(**البرق، ٢٠٠٣**) وتسهيل العمليات المالية المختلفة والحد من المخاطر المصاحبة لها ، وكذلك الإستفادة من التطور التكنولوجي في مجال الأتصال وتبادل المعلومات حيث الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول، وأيضاً أنشاء قاعدة بيانات شاملة وأتخاذ الأجراءات اللازمة لحصول مختلف العملاء علي المعلومات المطلوبة لحماية حقوقهم وتجنب المخاطر.

٢- **حماية مستهلكي الخدمات المالية** خاصة في ظل تطور الأدوات المالية الألكترونية ، حيث تطبيق الممارسات الدولية السليمة التي تتعلق بحماية مستهلك الخدمات المالية تؤدي إلي زيادة الثقة في القطاع المالي وبالتالي تطوير الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي وذلك من خلال الأتي(**صندوق النقد العربي ، ٢٠١٧**):-

أ- التأكد من حصول العملاء علي الخدمات المالية بسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة.

ب-توفير البيانات اللازمة للعملاء بشفافية حيث عرض مزايا ومخاطر المنتج المادي.

ت-حماية البيانات المالية ووضع آلية رقابة مناسبة تحافظ علي حقوق العملاء.

ث-توفير آليات للتعامل مع شكاوي العملاء تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

ج- تثقيف العملاء بمبادئ حماية المستهلك لفهم حقوقهم والتزاماتهم.

٣- **تطوير خدمات مالية لتلبية أحتياجات كافة فئات المجتمع وذلك من خلال:-**

أ- مراعاة أحتياجات العملاء لتصميم الخدمات المالية المناسبة والتسويق لها، وابتكار خدمات مالية جديدة تعتمد علي الأدخار والتأمين.

ب-تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية للوصول إلي خدمات متنوعة عالية الجودة بسهولة وتكاليف مناسبة.

ت-تخفيض الرسوم المفروضة علي الخدمات المالية.

ث-دراسة أحتياجات العملاء لتقديم الخدمات المناسبة

ج- تدريب مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

٤- **التثقيف المالي** من خلال أعداد أستراتيجية وطنية بالتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتعزيز المعرفة المالية لدي الفئات المستهدفة حيث نظام تعليم متكامل للوصول إلي مجتمع مثقف مالياً قادر علي إتخاذ قرارات أستثمارية سليمة عند أدني درجات المخاطرة

ثامناً:- العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:-

١-مفهوم الاستقرار المالي:-

يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الاستقرار المالي هو قدرة النظام المالي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، وتنويع وإدارة المخاطر المالية، حيث أن النظام المالي لكي يتصف بالاستقرار يجب أن يكون قادراً علي تبسيط أداء الاقتصاد القومي ، ومعالجة حالات عدم التوازن المالية التي قد تنشا نتيجة لأحداث غير متوقعة **(Schinasi,2004)**، فالاستقرار المالي هو تدفق رؤوس الأموال بين مختلف الفئات بسهولة مما يضمن فاعلية عملية الوساطة ، وكذلك توافر قدر كاف من السيولة في الأسواق المالية **(سلطة النقد الفلسطينية،٢٠١٢)**.

٢-أسباب عدم وجود استقرار مالي:- توجد ٤ أسباب رئيسية لعدم الاستقرار المالي هي:-

أ- العوامل الداخلية تتمثل في عدم توافر بيانات كاملة وصحيحة يعوق كفاءة أداء الأسواق المالية مما ينتج عنه مخاطر ائتمانية مرتفعة وبالتالي رفع أسعار العائد علي القروض ذات المخاطر العالية ويؤثر ذلك علي توازن أسعار العائد في السوق وبالتالي عدم وجود استقرار مالي **(صندوق النقد العربي، ٢٠١٥)**.

ب- العوامل المؤسسية حيث وجود سياسات اقتصاد كلي غير مستقرة ، فقد تقوم بعض الدول بالمبالغة في الإقتراض من دول أخرى بعملات أجنبية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدين العام وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

ت- العوامل الخارجية حيث بنية الأسواق المالية الدولية و تعارض السياسات المالية والنقدية مع أسعار الصرف السائدة حيث أن الدول التي تقترض من الخارج ستعاني من مخاطر أسعار الصرف مما سيؤدي إلى عجز ميزان الصرف الأجنبي للدولة.

ث-سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة والممارسات غير السليمة التي قد تسهل عمليات النصب والأحتيال، مما يؤدي إلى عدم وجود استقرار مالي، ويمكن معالجة ذلك من خلال تحسين حوكمة المؤسسات وتعزيز الشفافية المالية.

٣-العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي(العراقي – النعيمي ،٢٠١٨):-

يساهم الشمول المالي في الاستقرار المالي من خلال ٣ طرق هي كالأتي:-

أ- التنوع في الموجودات المصرفية وهو ما يقلل من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الأقراضية نتيجة أنخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته مما يقلل من مخاطر النظام المالي

ب-زيادة حجم المدخرات وخاصة الصغيرة مما يؤدي إلي توسيع قاعدة الودائع وترفع من معدلات الاستقرار ، وبالتالي يقلل من أعتماد المصارف على التمويل غير الأساسي مما يقلل من المخاطر الدورية.

ت-مساهمة الشمول المالي في تحسين كفاءة أنتقال آثار السياسة النقدية وهو ما يعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي.

كما نجد أن الفئات ذات الدخول المنخفضة عادة ما تكون أقل تعرضاً للدورات الاقتصادية، لذا فإن ضمها للقطاع المالي يزيد من درجة استقرار الإيداع والإقراض أي يزيد من استقرار النظام المالي **(Hannig & Jansen,2010)**

وجود مستوى عالي من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ويحسن مستوي المعيشة كما ينشأ قطاع عائلي وقطاع أعمال يتمتع بقوة من خلال إحداث تنمية مالية تدعم الاستقرار الإجتماعي والسياسي(**النعيمي،٢٠١٧**) ، وبالتالي استقرار النظام المالي ، وتحسين كفاءة الوساطة بين الودائع والأستثمارات وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي وهو ما يدعم فاعلية السياسة النقدية , كما أن تنوع المحافظ المالية يهدف توزيع المخاطر، وأتجاه المدخرين ذوي الدخول المنخفضة إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات ، وهي بذلك تشكل مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها ، ومن ثم زيادة مرونة التمويل والأستثمار بالقطاع المصرفي الأمر الذي يؤكد الاستقرار المالي على مستوى مقدمي الخدمات المالية **(صندوق النقد العربي، ٢٠١٥)**.

ويساعد الشمول المالي الأفراد المنخفضة الدخول على الإدخار وتنويع مصادر دخلهم، ومساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل اللازم ، وخلق نظام أكثر فاعلية للتوسط بين المدخرين المحليين والمستثمرين ، كل ذلك يؤكد تحقق الاستقرار المالي,**Prasad (2010)** أي أن الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي بصورة مباشرة **(Cihak et al., 2016)** ، في الأجل القصير والطويل ،كما أن زيادة أستخدام الودائع بمقدار ١٠% يمكن أن يقلل من معدل سحوبات الودائع في

أوقات الأزمات في المتوسط من ١٥% إلى ٢٠% كما أن منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقلل من مخاطر عدم السداد.

كما أن زيادة مستويات الشمول المالي قد يؤثر سلبياً علي الاستقرار المالي حيث ان توسيع قاعدة المقترضين قد تؤدي إلى أنخفاض معايير الإقراض فليس كل شخص قادر علي التعامل مع الائتمان وشروطة بشكل سليم وفعال.

وكذلك الاستقرار المالي له الآثر الواضح علي الشمول المالي من خلال الأتي:-

** الاستقرار يبني ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الأنضمام إلى القطاع المالي.

** الاستقرار يؤثر بشكل إيجابي على عوامل عديدة منها التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

تاسعاً:- العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية:-

تؤكد المعايير الدولية علي أهمية النزاهة المالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجريمة، ويعتبر التنفيذ الخاطئ لهذه المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في إستبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة أمتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم أكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الأجتماعي والاقتصادي ويصعب تنفيذ النزاهة المالية بسبب عدم القدرة على تتبع حركة الأموال وهنا يجب التعرف علي الأتي:-

١- الخدمات المالية غير الرسمية التي تقدم خاصة في الدول الأقل تقدما من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر، مقرضي الأموال، أو الأطراف العاملة في مجال تحويل الأموال بصورة غير رسمية، أو جمعيات التمويل غير المسجلة وغيرها، وتتضمن قبول الودائع من العملاء، وتقديم القروض الأستهلاكية، وتحويل الأموال في القطاع المالي الرسمي وغير الرسمي، وهي الأفضل لأصحاب الدخول لسهولة الحصول عليها، وغالبا ما تكون اشتراطات إثبات الهوية أقل.

٢- أوجه القصور في البنية الأساسية لتحديد هوية العملاء والتحقق منها، فمن الممكن أن تؤثر القدرات الحكومية للرقابة على عملية مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب على السياسة الخاصة بالشمول المالي حيث تتجه الجهات الرقابية إلى الرقابة والإشراف على المؤسسات الكبيرة دون أن تهتم بمؤسسات التمويل الصغيرة غير الرسمية، وقد قامت العديد من الدول بسن قوانين مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب بشكل يعمل على تشجيع كل من الشمول المالي والنزاهة المالية، حيث يجب أن تتبني كل دولة سياسة واضحة

وشاملة تلزم كافة الجهات بأدوات رقابة فعالة، على أن تشمل هذه السياسة تحقيق بعض الأهداف منها(**صندوق النقد العربي ،٢٠١٥**):-

أ- التعاون بين مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص والجهات الرقابية علي المؤسسات المالية والجهات المسئولة عن وضع وتنفيذ القوانين، في وضع إطار لمكافحة جرائم غسل الأموال والأرهاب وأيضاً تنفيذ متطلبات الشمول المالي.

ب-تقييم المخاطر مما يساعد الحكومات في تصميم أدوات رقابة تتناسب مع حجم المخاطر المحدد لغسل الأموال وتمويل الأرهاب.

ت-تقييم الموارد المتاحة لتنفيذ أدوات الرقابة التي تلائم حجم المخاطر وذلك من خلال تقييم قدرات مقدمي الخدمات المالية والجهات المنظمة للقطاع المالي، حتي يتم تصميم أدوات رقابة تناسب القدرات الحالية للهيئات الحكومية.

ث- إستيفاء معايير مكافحة غسل الأموال مع وضع خطة زمنية محددة لمراحل التطبيق مع مراعاة التدرج في خطوات التنفيذ بصورة سليمة ، وبالنسبة للدول محدودة الموارد يتم ترتيب المخاطر وفقاً للأهمية النسبية.

ج- تشجيع العملاء على التعامل مع مقدمي الخدمات في القطاع الرسمي للإستفادة من الحماية ضد المخاطر ، وتتضمن السياسات والأدوات التي تشجع الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال والإرهاب الأتي:-

- تيسير إجراءات التسجيل أو الترخيص لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي.
- وضع قوانين لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي، وزيادة مستوى الخدمات المقدمة للعملاء أصحاب الدخول المنخفضة.
- الحد من المميزات المتاحة لإستخدام القنوات غير الرسمية.
- تشجيع مقدمي الخدمات المالية الجدد، مثل الخدمات المصرفية بإستخدام الهاتف المحمول، وأستخدام وكلاء غير مصرفيين.

عاشراً:- العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار والتنمية الاقتصادية:-

توسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إلي الخدمات المالية يؤدي الي نشر المساواة في الفرص والأستفادة من الإمكانات المتاحة والمحدودة في الاقتصاد، كما تساعد الفقراء والنساء والشباب على تنفيذ أستثماراتهم الصغيرة (**ذكر اللة،٢٠١٧**) ، وترفع الإنتاجية والدخول، مما يؤدي الي زيادة الأستهلاك ، والأستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال(**Jones,2012**)، لذلك حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، حيث تمويل عملية التنمية الاقتصادية بمساعدة الحكومات علي الإقتراض من الجمهور لإغراض تمويل مشروعات التنمية (**السمري،٢٠١٢**) وتحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الأجتماعية ومكافحة الفقر، وتجنب التضخم والكساد(**المزوري،٢٠١٤**)، حيث أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والمقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(**Kim, D. W,2018**).

وظهرت أشكال عديدة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، تشمل البنوك، والجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وظهور العديد من الخدمات المبتكرة (Jappelli,2008)التي ساهمت في تنظيم وإدارة القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلىها مما أدي إلي زيادة وأنتشار الشمول المالي، لكن ذلك يتطلب تثقيف مالي لمختلف الفئات وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة بإستخدام الخدمات المالية المختلفة (عبداللة، ٢٠١٦)، وكيفية إستخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، مما يساعد علي دفع عجلة التنمية الاقتصادية.(Sethi, D., & Acharya, D,2018)، وتخفيف حدة مشكلتي البطالة والفقر، **فالتثقيف المالي هو" العملية التي يتم من خلالها زيادة وعي المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لإستخداماتها، لإتخاذ قرارات سليمة ، وإتخاذ خطوات سريعة لتحسين الرفاهة الاقتصادية والإجتماعية (صندوق النقد العربي ،٢٠١٥) ،لذلك فان التثقيف المالي يعتبر خطوة أساسية لتحقيق الشمول المالي.**

وتوجد كثير من الأمثلة التي توضح أثر الشمول المالي علي التنمية الاقتصادية ،منها حفظ الأموال وتحويلها من خلال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مما يساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، والحد من الفقر، فزيادة أستعمال البطاقات البلاستيكية بمقدار ١% يزيد من معدلات الأستهلاك الخاص بالأفراد بمقدار ٠،٣٩% وكذلك الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠،٢٤%(Zandi,2010)، كما توصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع خاصة للنساء، وسمح لحوالي ١٨٥ ألف أمرأة بترك العمل بالزراعة وزيادة المشاريع الأستثمارية بنسبة ٦٠% ، كما ساعد في تقليص نسبة الفقر بواقع٢٢% وزيادة الأنفاق علي الغذاء بنسبة ١٥% وعلي التعليم بنسبة ٢٠%، ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية وذلك من خلال جمع الأموال من عدد كبير من الأقارب والاصدقاء في وقت قليل ،فعند حدوث أنخفاض غير متوقع في الدخل، وجد أن من يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول قد أنخفضت مشترياتهم بنسبة تتراوح من ٧%-١٠% ، وبالنسبة للحكومات، فالإنتقال من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة، ففي الهند، أنخفضت نسبة تهرب الأموال المخصصة للمعاشات بواقع ٤٧%، وذلك عند أستخدام البطاقات الذكية بالبصمة الألكترونية بدلاً من تسليمها نقداً (**البنك الدولي** ، ٢٠١٧).

المبحث الثاني

الشمول المالي في العالم

جاء في تقرير للبنك الدولي أن" الشمول المالي، والوصول إلى الخدمات المالية يعرّف على أنّه غياب الحواجز السعرية أو غير السعرية في أستخدام الخدمات المالية" حيث إنه يؤكد على أهمية التمييز بين" إمكانية الوصول وأستخدام "الخدمات المالية، وأهمية ذلك في إتخاذ القرار حيث الوصول يشير إلي عرض الخدمات أما الإستخدام فيشير الي الطلب والعرض معاً، ويلاحظ ان الإستثناء المالي يشمل عدد كبير من الدول النامية وذلك لعدة أسباب خاصة في الدول الزراعية كالهند والصين، ومن هذه الأسباب عوامل جغرافية، وتاريخية، وثقافية ، وجهل، وأنعدام التركيز من جانب المؤسسات المالية، حيث أن المجموعات البشرية التي لا تمتلك إمكانية الوصول إلى فتح حسابات مصرفية والحصول على الخدمات المالية الأخرى بما في ذلك القروض ذات التكلفة المنخفضة يظلون يعانون من الدخل المنخفض وإنخفاض الأنتاج والفقر الدائم ،مما يؤكد أهمية الترويج لخطوات إيجابية نحو الشمول المالي.

اولاً:- الأتجاه العالمي نحو الشمول المالي:-

يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أستخدام التكنولوجيا والأبتكارات ، ومن خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص للتوسع في إمكانيات الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات الأدخار والائتمان والتأمين .

توجد مجموعة نقاط أدت الي التركيز على الشمول المالي على المستوى العالمي:-

١. تشكيل المجموعة الأستشارية لمساعدة الفقراء عام ١٩٩٦ بمبادرة من البنك الدولي.
٢. أعلان ٢٠٠٥ من قبل الأمم المتحدة حيث العام العالمي للإقراض الصغير الحجم والعملية الأستشارية التي تتضمن متخذي قرارات على المستوى الدولي، وقادة القطاعات المالية، للتعرف علي أسباب عدم وصول كثير من الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى الخدمات المالية.
٣. نشر كتاب بالأمم المتحدة بعنوان" بناء القطاعات المالية الشمولية لغايات التنمية " وهو يوضح الطريق لصانعي السياسات لكيفية بناء قطاعات مالية شمولية في مختلف الدول ويسمي بالكتاب الأزرق (**مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،٢٠١١**).

ثانياً:-تقارير الشمول المالي:-

يصدر البنك الدولي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاث سنوات عن أكثر من ١٤٤ دولة، حيث أصدر التقرير الأول في عام ٢٠١١يلية التقرير الثاني عام ٢٠١٤ ثم التقرير الثالث في عام ٢٠١٨ ويتضمن هذا المؤشر عدد من المتغيرات التي تقيس مستوى الشمول المالي في الدول وتتمثل في (**رجب،٢٠١٨**):-

١- **إستخدام الحسابات المصرفية** :وتقاس بنسب البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية سواء في المؤسسات المالية أو يستخدمون خدمات الهاتف المحمول في المدفوعات والتحويلات المالية، وعدد المعاملات(الإيداع والسحب) ، وطريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي ، فروع البنك) وهو يمثل أهم المتغيرات التي تقيس الشمول المالي.

٢- **الأدخار** :ويقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال الأثني عشر شهر الماضية بإستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) وذات النسبة بإستخدام مؤسسة توفير غير رسمية، أو أي شخص خارج الأسرة.

٣- **الأقتراض** :النسبة المئوية للبالغين الذين أقترضوا في الأثني عشر شهر السابقين من مؤسسة مالية رسمية، وذات النسبة من مصادر تقليدية غير رسمية (الأسرة والأصدقاء) .

٤- **المدفوعات** :النسبة المئوية للبالغين الذين أستخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في الأثني شهر السابقين، والنسبة المئوية للبالغين الذين أستخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال الأثني عشر شهر السابقين، والنسبة المئوية للبالغين الذين أستخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في الأثني عشر شهر السابقين.

٥- **التأمين** :النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بعمل تأمين للحياة، والنسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

وتوضح قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن ٥١٥ مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) أي أن ٦٩% من البالغين يمتلكون حسابات، مقابل ٦٢% عام ٢٠١٤ و٥١% عام ٢٠١١ ، كما نجد أن في الدول مرتفعة الدخل، يمتلك ٩٤% من البالغين حسابات مقابل ٦٣% في الدول النامية **(WorldBank, FINDEX,2017)**، وتتصدر كلا من الدنمارك وفنلندا والسويد والنرويج ونيوزيلاند الترتيب العام لمؤشر الشمول المالي بتحقيقها نسبة ١٠٠% **(الأتحاد الاقتصادي، ٢٠١٥)**، حيث زاد معدل أستخدام وسائل الدفع الإلكترونية لتحل محل الطلب علي النقود في المعاملات خاصة في المشتريات الصغيرة والمتوسطة الحجم **(Hataiseree,2010)** كما أنتشرت الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول في دول خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ومنها بنجلاديش وإيران ومنغوليا وباراجواي،حيث وصلت النسبة إلي أكثر من ٢٠% .

ثالثاً:- التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية:-

١- **التفاوت بين الأغنياء والفقراء في ملكية الحسابات المصرفية:-** يوجد تفاوت بين المنتمين لأغني ٦٠% من الأسر المعيشية ، يمتلك ٧٤% من البالغين فيهم حسابات

مصرفية، بينما من بين المنتمين لأفقر ٤٠% من الأسر لا يمتلك منهم حسابات غير ٦١% فقط، أي تصل الفجوة إلي ١٣%.

جدول رقم(١) التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) لأفقر ٤٠% وأغنى ٦٠% من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عام

مجموعات الاقتصادات المختلفة	أفقر ٤٠% من السكان			أغني ٦٠% من السكان		
	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
العالم	٤١،٣٥	٥٤،٦٠	٦٠،٥٤	٥٧،٠٦	٦٦،٩٤	٧٣،٨٥
العالم العربي	١٦،٠٧	٢٢،٧٨	٢٧،٧٢	٢٦،٤٢	٣٥،٢٤	٤٣،٤٥
شرق أسيا والمحيط الهادي	٤٥،٧٩	٦٥،٣٤	٦٣،٤٩	٦٨،٨٧	٧٦،٣٧	٨٠،٦٤
أوروبا ووسط أسيا	٦٨،١٢	٧٣،٧٥	٧٦،٣٣	٧٠،٢٨	٨٠،٣٣	٨٤،٨٢
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	٢٤،٠٥	٤٢،١٤	٤٢،٧٩	٤٩،٨٨	٥٩،٠٧	٦٣،٢٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣١،٢٠	------	٣٩،٥٣	٤٢،٠٢	------	٥٢،٨٥
شمال أمريكا	٨٠،٠٩	٨٨،٨٠	٨٦،٧٤	٩٤،٥٤	٩٧،٥٩	٩٨،٥١
جنوب أسيا	٢٣،٩٤	٣٧،٩٤	٦٥،٦٣	٣٨،٠٠	٥٢،٢٦	٧٢،١٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبري	١٢،٩٠	٢٣،٥٣	٣١،٩٠	٢٩،٤١	٤١،٥١	٤٩،٧٢
الدول ذات الدخل المرتفع	٨٤،٨٦	٨٩،٦٩	٩٠،٠٣	٩٠،٩٢	٩٤،٩٤	٩٦،١٣
الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٢٩،٩٩	٤٦،٧٤	٥٤،١٦	٤٩،٧٣	٦٠،٨١	٦٨،٩٥

المصدر:- Demirguc-Kunt et al,Gobal Inclusion Database, Warld Bank, 2018

شكل رقم(١) التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) لأفقر ٤٠% وأغني ٦٠% من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عام

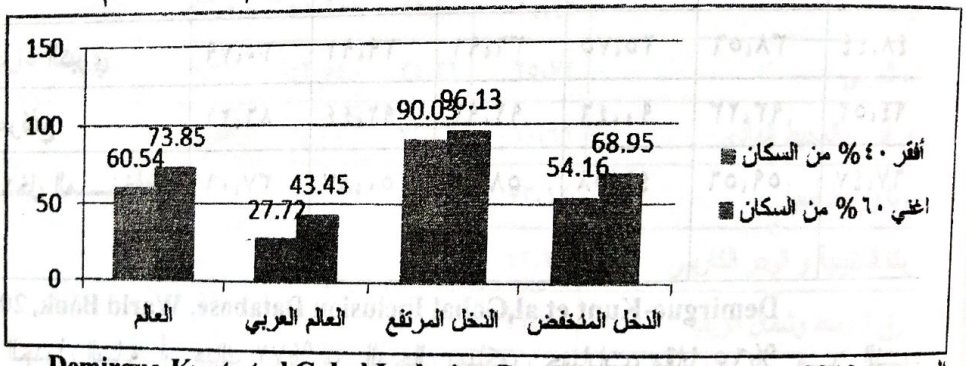

المصدر:- Demirguc-Kunt et al,Gobal Inclusion Database, Warld Bank, 2018

يلاحظ من الجدول السابق انه يوجد دائما فجوة بين أفقر ٤٠% وأغني ٦٠% في معظم الاقتصادات وتصل إلي أقصاها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث تصل إلي ٢٠% تليها دول شرق أسيا والمحيط الهادي ودول أفريقيا جنوب الصحراء الكبري حيث وصلت الفجوة في عام ٢٠١٧ إلي ١٨%، كما أن أدناها في جنوب أسيا ودول الدخل المرتفع حيث تكون الفجوة ٦% فقط بين أفقر ٤٠% وأغني ٦٠% ، كما يلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في ملكية الحسابات المصرفية في مختلف

الاقتصادات عند المقارنة في الفترة بين (٢٠١١-٢٠١٧) فعلي مستوي العالم نجد ان من يمتلكون حسابات مصرفية في أفقر ٤٠% من السكان قد زاد من ٤١،٣٥ عام ٢٠١١ ليصل إلي ٦٠،٥٤ عام ٢٠١٧ أي زاد بنسبة ٢٠% وكذلك في أغني ٦٠% من السكان زادت النسبة بحوالي ١٧% في نفس الفترة، كما نجد أن كثير من الدول المتقدمة وخاصة تايلاند مرت بتغيرات كثيرة في نظم المدفوعات حيث زاد الأعتماد علي التكنولوجيا الحديثة من خلال تشجيع المستهلكين والجهات الحكومية وقطاع الإعمال علي إستخدام وسائل الدفع الألكترونية(Amromin,2009)، لأن إستخدام النقود والشيكات في المعاملات يؤدي إلي أنخفاض سرعة دوران النقود(Journal of Money,2008).

٢- التفاوت بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية

جدول رقم(٢) التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) لأنثي وذكر% من السكان فوق ١٥ عام أو اكثر

مجموعات الاقتصادات المختلفة	أنثي% من السكان			ذكر % من السكان		
	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
العالم	٤٦،٦٢	٥٨،٤٧	٦٤،٨٥	٥٤،٧٥	٦٥،٥٨	٧٢،٢٧
العالم العربي	١٣،٧٨	٢٢،٠٨	٢٥،٦٤	٣٠،٣٨	٣٧،٧٩	٤٨،٣٣
شرق أسيا والمحيط الهادي	٥٧،٥٤	٧٠،٣٢	٧١،٤٨	٦٢،٢٠	٧٣،٦٧	٧٥،٩٢
أوروبا ووسط أسيا	٦٦،٤٠	٧٦،١٥	٧٩،٤٠	٧٢،٦٢	٧٩،٤٨	٨٣،٧٣
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	٣٥،٠٢	٤٩،٠٨	٥٢،٠٣	٤٤،٠٨	٥٤،٩٢	٥٨،٥٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٨،٢٧	------	٣٨،٠٣	٤٦،٥٩	-----	٥٦،٨٥
شمال أمريكا	٨٥،٤٥	٩٥،٢٧	٩٣،٤٥	٩٢،٢٢	٩٣،٠٣	٩٤،١٩
جنوب أسيا	٢٤،٣٣	٣٧،٥٦	٦٤،١٥	٤٠،٢٢	٥٥،٢٣	٧٤،٨٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبري	٢٠،٧٩	٢٩،٩١	٣٦،٩١	٢٥،٧٥	٣٨،٥٦	٤٨،٤٤
الدول ذات الدخل المرتفع	٨٦،٢١	٩٢،٤٤	٩٢،٩٣	٩٠،٤٦	٩٣،٢٣	٩٤،٥٢
الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٣٧،٠١	٥٠،٨٧	٥٨،٦٣	٤٦،٥٨	٥٩،٥٦	٦٧،٤٧

المصدر:- Demirguc-Kunt et al,Gobal Inclusion Database, Warld Bank, 2018

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك ٧٢% من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل٦٥% من النساء وذلك عام٢٠١٧ ، حيث تصل الفجوة إلي ٧ % وهذه الفجوة كانت موجودة أيضاً في عامي ٢٠١١-٢٠١٤، كما نجد أن هذه الفجوة بين الرجال والنساء الذين يمتلكون حسابات مصرفية في كل الاقتصادات التي تم عرضها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) وتصل إلي أقصاها في العالم العربي بنسبة ٢٢% تليها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ١٨% وتصل إلي أدناها بنسبة ١% في دول شمال أمريكا.

شكل رقم(٢) التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) لأنثي وذكر% من السكان فوق ١٥ عام أو اكثر

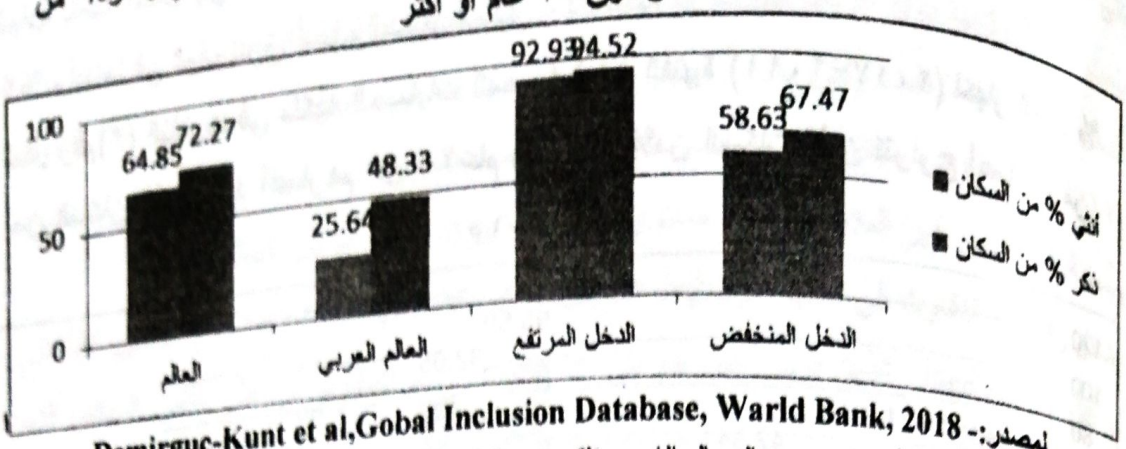

لمصدر:- Demirguc-Kunt et al,Gobal Inclusion Database, Warld Bank, 2018

كما نجد من خلال الرسم أن الفجوة بين الرجال الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل تصل إلي ٢٨% وكذلك الفجوة بين النساء الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل تصل إلي ٣٤% حيث أن عالمياً، مازال هناك نحو ١،٧ مليار بالغ لا يمتلكون حسابات، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وأغلب البالغين الذين يمتلكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل، كما أن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في الدول النامية وبالفعل، يعيش أكثر من النصف في٧ دول نامية فقط هي بنجلاديش، والصين والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان (Demirguc-Kunt et al,2018)، حيث يمثل النساء ٥٦% من إجمالي البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، ولكن هناك دول نامية لا توجد بها فجوات كبيرة بين الجنسين مثل الأرجنتين وإندونسيا وجنوب أفريقيا.

٣- التفاوت بين كبار السن والشباب في ملكية الحسابات المصرفية

جدول رقم(٣) التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) لكبار السن % من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥عام والشباب %من السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥-٢٤ عام

مجموعات الاقتصادات المختلفة	كبار السن % من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥عام			الشباب %من السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥-٢٤ عام		
	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
العالم	٥٤،٤٥	٦٦،١٨	٧١،٩٨	٧٣،٠٩	٤٦،٩٦	٥٦،٢١
العالم العربي	٢٥،٧٤	٣٤،٢٢	٤٢،٥٤	١٤،٦١	٢١،٢٦	٢٠،٩٥
شرق أسيا والمحيط الهادي	٦٠،٩٦	٧٣،٧٧	٧٤،٥٢	٥٤،٠٥	٦٣،١٢	٦٩،٣٢
أوروبا ووسط أسيا	٧٣،١٢	٨١،٠٣	٨٤،٨٢	٥٠،٨٩	٥٩،٥٩	٦٣،٧٦
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	٤٣،٧٩	٥٦،٥٧	٦٠،١٠	٢٦،٥٥	٣٨،٠٩	٤٠،٢١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤١،٧٠	----	٥٢،٠٣	٢٨،٣٨	----	٣٤،٠٥
شمال أمريكا	٩١،٤١	٩٥،٣٣	٩٤،٨٠	٧٧،٥٣	٨٨،٤٥	٨٨،٠٩
جنوب أسيا	٣٥،٤٥	٥٠،٣٤	٧٣،٢٩	٢٤،٢٩	٣٦،٨٤	٦٠،٠٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبري	٢٦،٧٣	٣٨،٤١	٤٥،٦١	١٦،٥٧	٢٥،٨٤	٣٧،٣٠
الدول ذات الدخل المرتفع	٩١،٣٤	٩٤،٦٨	٩٥،٥٩	٧٣،٩٤	٨٢،٢٤	٨٢،٠٥
الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٤٤،٩٥	٥٩،٢٤	٦٦،١٧	٣١،٣٠	٤٢،٠٣	٥٢،٨٧

المصدر:- Demirguc-Kunt et al,Gobal Inclusion Database, Warld Bank, 2018

وبتحليل بيانات الجدول السابق وجد أن كبار السن الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم أكثر من الشباب بنسبة تصل إلي ١٦% والفجوه بينهم تصل إلي أقصاها في العالم العربي حيث تقترب من ٢٢% وأدناها في دول شرق أسيا والمحيط الهادي ٦% فقط.

شكل رقم(٣) التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) لكبار السن % من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥عام والشباب %من السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥-٢٤ عام

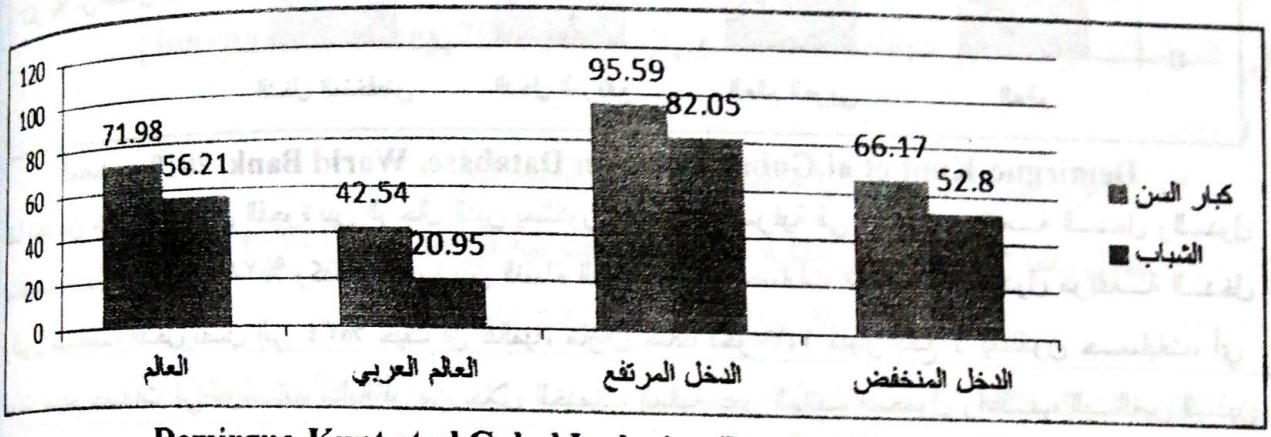

المصدر:- Demirguc-Kunt et al,Gobal Inclusion Database, Warld Bank, 2018

ويوضح الشكل السابق أتساع الفجوة بين من يمتكلون حسابات مصرفية من كبار السن أو الشباب في الدول المتقدمة وغيرهم في الدول النامية حيث تقترب من ٣٠%.

٤- التفاوت بين المتعلمين وغير المتعلمين في ملكية الحسابات المصرفية:-

جدول رقم(٤) التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) للتعليم الأبتدائي أو أقل % من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥عام والتعليم الثانوي أو أكثر %من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥عام

مجموعات الاقتصادات المختلفة	للتعليم الأبتدائي أو أقل % من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥عام			والتعليم الثانوي أو أكثر %من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥عام		
	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
العالم	٣٧،٠٤	٤٨،٤٨	٥٥،٩٤	٦٦،٠٧	٧٣،٢٦	٧٨،٦٦
العالم العربي	١٤،٠٥	٢١،٢٨	٢٦،٤٦	٣٠،٧١	٣٨،٩٠	٤٨،٦٧
شرق أسيا والمحيط الهادي	٥١،٢٣	٦٤،٤٥	٦٣،٧٢	٧٢،٩٥	٨٠،٩٥	٨٤،٥٨
أوروبا ووسط أسيا	٤٨،٩٨	٥٦،٥٠	٦٧،٨٥	٧٥،٤٥	٨٢،٤٠	٨٥،١٢
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	٢٩،٨٥	٤٣،٠٨	٤٤،٢٧	٤٥،٨٥	٥،٥٣	٦٠،٩٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٦،٠٢	----	٣٠،٩٢	٤٦،٨١	----	٦١،٢٩
شمال أمريكا	٦٢،٦٠	٧٢،٠٥	٦٦،٦٦	٩٠،٦٥	٩٤،٨٥	٩٤،٩٥
جنوب أسيا	٢٧،٤٤	٣٦،٤٢	٦٢،٧٥	٥٠،٥٣	٥٩،٥٥	٧٧،٥٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبري	١١،٦٦	٢٢،٧٣	٣٠،٦٦	٣٨،٣٤	٥١،٤٥	٦٠،٢٩
الدول ذات الدخل المرتفع	٧١،٣٢	٧٨،٠٨	٨٤،١٠	٩١،٨١	٩٤،٩٧	٩٥،٣٩
الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٣٥،٠٨	٤٦،٩٥	٥٤،٢٧	٥٢،٦٥	٦٤،٥٢	٧٢،٢٨

المصدر:- Demirguc-Kunt et al,Gobal Inclusion Database, Warld Bank, 2018

وتوضح بيانات الجدول السابق أن الفجوة بين الأفراد المتعلمين والغير متعلمين ومن هم لا يعملون تتسع ، حيث تصل إلي ٢٣% في العالم وأعلي رقم لها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغت ٣٠% وتليها دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبري وأقل رقم لهذه الفجوة في الدول مرتفعة الدخل بنسبة ١١% فقط، ولكن يلاحظ تطور في أرقام من يمتلكون حسابات مصرفية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) في مختلف الاقتصادات التي تم عرضها فقد زادت بنسبة ١٣% في المتعلمين وبنسبة ١٩% في غير المتعلمين علي مستوي العالم مما يؤكد زيادة الوعي المالي.

شكل رقم(٤) التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) للتعليم الأبتدائي أو أقل % من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥عام والتعليم الثانوي أو أكثر %من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥عام

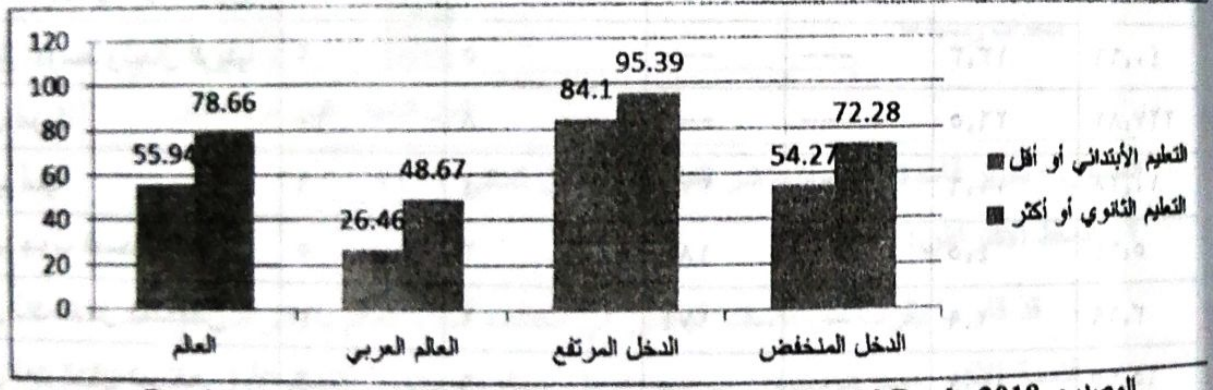

المصدر:- **Demirguc-Kunt et al,Gobal Inclusion Database, Warld Bank, 2018**

نلاحظ من هذا الشكل ان ملكية الحسابات المصرفية تكون أقل بين الأفراد الغير متعلمين ومن هم لا يعملون، فالمستوى التعليمي للبالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية يكون منخفضاً خاصة في الدول النامية ، التي أوضحت بياناتها أنه لم يحصل نحو نصف مجموع البالغين إلا على التعليم الأبتدائي أو أقل، حيث يبدو أن الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض للفرد، وذات المستويات الأعلى نسبياً من عدم المساواة في الدخل، وذات معدلات محو الأمية المنخفضة هي الدول الأقل في مستوى الشمول المالي(**Sarma, 2011**) ،كما يقل أحتمال عدم أمتلاك حسابات مصرفية بين من هم ضمن القوى العاملة النشطة، ، فالبالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية وخارج قوة العمل تصل نسبتهم إلي ٤٧%(**World Bank, FINDEX,2017**)، ويوجد سببين رئيسين لعدم أمتلاك حسابات مصرفية، **أولهما** هو عدم أمتلاك أموال تستدعي فتح حساب في مؤسسة مالية **والسبب الثاني** هو التكلفة وبعد المسافة وكذلك نقص المستندات اللازمة لفتح حساب وأنعدام الثقة في النظام المالي.

رابعاً:- مؤشرات الوصول المالي والحصول علي الائتمان :-إن أدخار الأموال، وإمكانية الحصول على الائتمان، وإدارة المخاطر المالية كلها جوانب رئيسية للشمول المالية، وتوضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالأدخار والأقتراض ومدي القدرة على مواجهة المخاطر المالية.

جدول رقم(٥) مؤشرات الوصول المالي والحصول علي الائتمان عن عام ٢٠١٧-٢٠١٨

مجموعات الاقتصادات المختلفة	الحصول علي الائتمان		الوصول المالي والتواصل			
	قوة مؤشر الحقوق القانونية ضعيف الي قوي ١٢-٠ ٢٠١٨	عمق مؤشر المعلومات الائتمانية من الأدني للأعلي (٨-٠) ٢٠١٨	المودعون لدي البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ ٢٠١٧	المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ ٢٠١٧	فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠٠ بالغ ٢٠١٧	آلة الصرف لكل ..... بالغ ٢٠١٧
العالم	٦	٥	---	---	١٢،٢	٤٣،٥
شرق أسيا والمحيط الهادي	٧	٥	---	---	١٠،١	٤٦،٧٥
أوروبا ووسط أسيا	٦	٧	---	---	٢٢،٨	٦١،٢٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥	٥	٧٤٧	٢٣٩	١٣،٣	٤٢،٤٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢	٥	---	---	١٣،٣	٤٠،٦٦
شمال أمريكا	١٠	٨	---	---	٢٦،٥	٢٢٧،٨٢
جنوب أسيا	٦	٤	٣٧٠	٢٦	١٠،٦	١٠،٢٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبري	٥	٣	١٨٧	٣٤	٤،٥	٥،٦٤
الدول ذات الدخل المنخفض	٥	٢	١٧٤	---	٢،٩	٣،٦٩
الدول ذات الدخل المرتفع	٦	٦	---	---	١٧،٩	٦٥،٣٣

المصدر:- wdi.worldbank.org/table/5.5# (7-2- 2018)

يوضح الجدول السابق أن مؤشر الحقوق القانونية وهو من مؤشرات الحصول علي الائتمان يصل إلي أقصاه في دول شمال أمريكا(١٠ نقاط) حيث الوعي والتثقيف المالي ،كما نجد أنه ضعيف جدا في دول الشرق الأوسط حيث يصل إلي نقطتين فقط، وكذلك عمق مؤشر المعلومات الائتمانية حيث الشفافية يصل إلي أعلي نقطة(٨ نقاط) أيضاً في دول شمال أمريكا وأقل نقطة (٢ نقطة) في دول الدخل المنخفض حيث لا يزال مجتمع غير قادر علي إتخاذ قرارات أستثمارية سليمة عند أدني درجات المخاطرة، ومن بيانات الجدول السابق نجد أن عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠،٠٠٠ بالغ يصل إلي أقصي عدد في دول شمال أمريكا٢٦،٥ ويليها دول أوروبا ووسط أسيا٢٢،٨، وأقل عدد في الدول النامية ٢،٩ فرع فقط، ونفس الترتيب في الصرف الآلي.

١- أنماط الأدخار:-

في الدول مرتفعة الدخل، قام ٧١% بالأدخار مقابل ٤٣% في الدول النامية، وتوجد طرق مختلفة للأدخار ومنها **الطرق الرسمية** من خلال أستخدام حساب في مؤسسة مالية ويستخدم هذه الطريقة حوالي ٥٥% من مجموع البالغين في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فإن الذين يتبعون هذه الطريقة في الأدخار لا يتعدي ٢١% من مجموع البالغين، كما توجد طرق **شبة رسمية** من خلال أستخدام نادٍ للأدخار، وهو ينتشر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أو بإيداع المدخرات لدى شخص على سبيل الأمانة، ويدخر بعض الناس **بطرق أخرى** قد تشمل الأدخار

في المنزل أو في شراء العقارات أو أسهم أو أوراق مالية حكومية، وتتفاوت أنماط الأدخار أيضاً حسب نوع الجنس ومستوى الدخل، ففي الدول النامية، يزيد أدخار الرجال في المؤسسات المالية عن النساء بفارق ٦% ، وكذلك يزيد أدخار البالغين الأغنياء عن الفقراء بواقع ١٥% في الدول مرتفعة الدخل، كما يزيد أعداد البالغين الأغنياء الذين يقوموا بالأدخار بالطرق الرسمية عن الفقراء بفارق ٢٣% ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي.

شكل رقم(٥) أنماط الأدخار في الدول مرتفعة الدخل والدول النامية عن عام ٢٠١٧

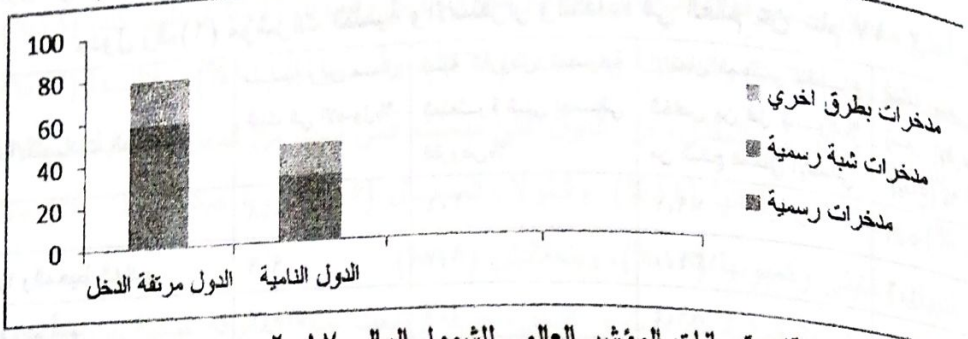

المصدر:- تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧

٢- أنماط الأقتراض:-

قد قام ما يقرب من نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم بالإقتراض في عام ٢٠١٦، والنسبة الأكبر منها في الدول مرتفعة الدخل حيث يستخدمون **النمط الأول** وهو الإئتمان الرسمي المقدم من مؤسسة مالية أو ببطاقة الائتمان حيث بلغت النسبة ٢٧% بينما لم تتعدي ١٠% في الدول النامية، بينما يتبع المقترضين في الدول النامية **النمط الثاني** وهو الإقتراض من بعض أفراد الأسرة او الأصدقاء كما يتضح من الشكل التالي.

شكل رقم(٦) أنماط الإقتراض في الدول مرتفعة الدخل والدول النامية عن عام ٢٠١٧

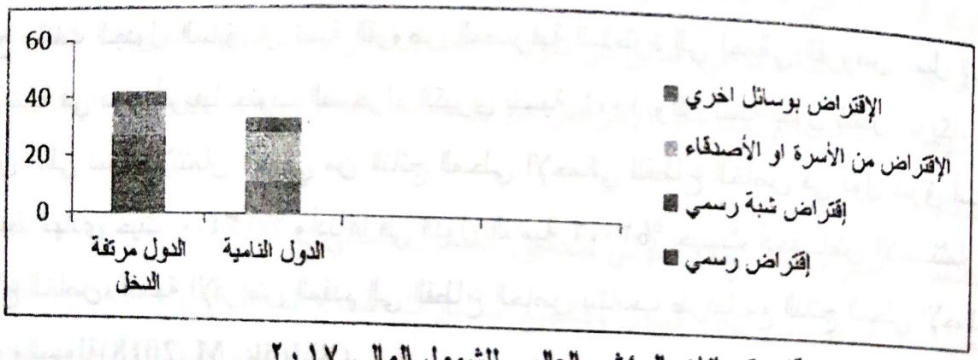

المصدر:- تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧

٣- مواجهة المخاطر المالية (WorldBank, FINDEX,2017):-

في الدول مرتفعة الدخل لديهم القدرة علي جمع الأموال في الحالات الطارئة أكثر من الدول النامية، وذلك من خلال الإعتماد علي المدخرات، بينما في الدول النامية يلجأون الي الأسرة أو الأصدقاء أو من خلال عملهم، وبالرغم من أن الشمول المالي يبدأ من أمتلاك حساب مصرفي ، فإن المنافع تتحقق عند أستخدام هذا الحساب بنشاط، إما في الأدخار أو إدارة المخاطر المالية أو سداد المدفوعات أو تلقيها وتزيد دائما معدلات أستخدام الحسابات المالية في الاقتصاديات المتقدمة حيث

أرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(بنك الكويت المركزي ،٢٠١٣)، ويمكن مساعدة الأشخاص الذين يمتلكون حسابات بالفعل على الإستفادة منها بصورة أفضل، حيث أن هناك الكثير من البالغين الذين يعملون ولديهم حسابات مصرفية مازالوا يتقاضون أجورهم نقداً، وعالمياً، يعمل نحو ٣٠٠ مليون بالقطاع الخاص ويتقاضون أجورهم نقداً، وحوالي ٢٨٠مليون شخص لديهم حسابات في الدول النامية بإستخدام النقدية لإرسال أو تلقي تحويلات محلية منهم ١٠ مليون في بنجلاديش و٦٥مليون في الهند.

جدول رقم(٦) مؤشرات التنمية والاستقرار والكفاءة في العالم عن عام ٢٠١٧

مجموعة الاقتصادات المختلفة	نسبة رأس مال البنك الي الأصول%	نسبة القروض المصرفية المتعثرة الي إجمالي القروض%	الإئتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك% من الناتج المحلي الإجمالي	أنتشار سعر الفائدة (سعر الإقراض- سعر الإيداع) %
العالم	١٠،٨	٣،٤	٧٩،٧	٥،٩
شرق أسيا والمحيط الهادي	٩،٩	١،٧	١٣٤،٠	٤،٦
أوروبا ووسط أسيا	١٠،٣	٤،٢	٨٩،٤	---
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٠،٣	٢،٣	٤٤،٩	٧،٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	---	---	٥٦،٧	٥،١
شمال أمريكا	٨،٤	٠،٨	٥٣،٠	---
جنوب أسيا	٨،٤	٨،٤	٤٦،٤	٣،٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبري	١٢،٢	١٠،١	٢٨،٣	٧،١
الدول ذات الدخل المنخفض	---	---	٢٠،٦	٨،١
الدول ذات الدخل المرتفع	٩،٠	٢،٤	٨٣،١	---

المصدر:- (7-2- 2018) wdi.worldbank.org/table/5.5#

توضح بيانات الجدول السابق أن نسبة القروض المصرفية المتعثرة إلي إجمالي القروض تصل إلي أعلي نسبة في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبري بنسبة ١٠،١ وأقل نسبة بدول شمال أمريكا، كما نجد أن أعلي نسبة للإئتمان المحلي من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في دول شرق أسيا والمحيط الهادي حيث ١٣٤،٠% وأدناها في الدول النامية ٢٠،٦% حيث أنخفاض الأستثمارات بالقطاع الخاص، فنسبة الإقراض المقدم إلى القطاع الخاص يتناسب طردياً مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والسيولة(Siddik, M.,2018) .

خامساً:- التثقيف المالي في العالم:-

يتم تقييم المعرفة المالية لأربعة مفاهيم رئيسية في إتخاذ القرارات المالية هي: أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخم، إضافة إلى معلومات عن تنويع الإستثمار لتقليص المخاطر. وقد تم عمل دراسة إستقصائية عالمية أجرتها مؤسسة ستاندرد آند بورز عام ٢٠١٥ **وأسفرت عن النتائج الأتية(Klapper et al.,2015):-**

- تظهر الدراسة أن ٣٣% من البالغين لديهم معرفة أو ثقافة مالية وفهم للمبادئ الأربعة (أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخم، وتنويع المخاطر)، أي حوالي ٣،٥ مليار شخص، معظمهم في الدول النامية، تنقصهم المعرفة المالية، وتتفاوت معدلات الثقافة المالية بين الدول المتقدمة والناشئة، حيث أن ٥٥% من البالغين في الدول المتقدمة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية) لديهم معرفة مالية، مقابل ٢٨% فقط من البالغين في الدول الناشئة (البرازيل وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا). أما الدول ذات أعلى معدلات المعرفة المالية فهي الدنمارك والنرويج والسويد (٧١%)، تليها كندا (٦٨%)، والمملكة المتحدة (٦٧%) وألمانيا وهولندا (٦٦%)، وأستراليا (٦٤%)، وفنلندا (٦٣%)، ونيوزيلندا (٦١%)، في المقابل، فإن الدول التي سجلت أدنى نسب من المعرفة المالية هي اليمن (١٣%)، وأفغانستان وألبانيا (١٤%)، وأنغولا والصومال (١٥%)، وطاجيكستان (١٧%)، وكل من النيبال وهايتي وكمبوديا (١٨%)، وبنغلادش (١٩%).
- يزداد مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل، حيث أرتفعت نسبة المعرفة المالية بين الأغنياء عن الفقراء في الدول الناشئة والمتقدمة على حد سواء، وأظهرت الدراسة أن ٣١% من البالغين الذين ينتمون إلى أغنى ٦٠% من الأسر في الدول المتقدمة والناشئة لديهم معرفة مالية، مقابل ٢٣% من البالغين الذين ينتمون إلى أفقر ٤٠% ،وكذلك تزيد المعرفة المالية عند الرجال لتصل إلي نسبة ٣٥% وعند النساء ٣٠%.
- كما تزداد المعرفة المالية مع مستوى التحصيل العلمي، تصل الفجوة في نسب المعرفة المالية إلى نحو ١٥% بين الذين أتموا المرحلة العلمية الإبتدائية فقط أو الثانوية أو الجامعية ،كما تسجل الإعمار من ٣٥-٥٠ أعلي نسبة من المعرفة المالية تصل إلي ٦٣%.
- وتؤكد الدراسة علي أن العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي هي ثنائية الإتجاه، ففي حين تساهم المعرفة المالية والوعي المالي في تعزيز الشمول المالي، فإن إمتلاك الحسابات المصرفية أو إستخدام البطاقات الإئتمانية أو الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية قد يعمّق أيضاً مهارات العملاء المالية.

سادساً:- أستراتيجية البنك الدولي لتحقيق الشمول المالي:-

يعمل البنك الدولي علي تهيئة المجال وتشجيع استثمارات القطاع الخاص وروح الأبتكار، وتكفل توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية في ٢٥ دولة تم تحديدهم بناء على عدد السكان الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية.

١- **اصلاحات البنك الدولي لتحقيق الشمول المالي (هردو،٢٠١٨):-**

أ- أشتراط فتح حسابات مصرفية بسيطة للفقراء ومن لا يتعاملون مع النظام المالي، وتخفيض التكاليف وتبسيط شروط فتح هذه الحسابات.

ب- السماح بتداول النقد الإلكتروني والمنتجات النقدية عبر الهاتف المحمول.

ت- السماح بدخول أطراف فاعلة غير مصرفية بهدف نشر روح الأبتكار وتوفير آليات أقل تكلفة لتقديم الخدمات.

ث- أستخدام شبكات الوكلاء كمقدمي للخدمات المالية، ومساعدتهم على تقديم المنتجات والخدمات المالية بتكلفة أقل.

ج- تحويل تدفقات المدفوعات الكبيرة مثل مزايا الضمان الاجتماعي والأجور إلى الحسابات المصرفية، بدلا من دفعها نقدا.

ح- إعلام العملاء الجدد بالخدمات المالية المتاحة أمامهم حاليا، وحمايتهم من مخاطر السوق.

٢- الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية:-

إتاحة الخدمات المالية الرقمية والإلكترونية من الركائز الإساسية للوصول الي الشمول المالي حيث توفير نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية لحماية المستهلكين ، وتصميم الخدمات المالية، بحيث تلبى إحتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم ضعيفة، وأمتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وذلك بإستغلال الأنتشار الواسع للهواتف المحمولة والتي بلغت في مصر ١١٢% (**المصرفيون ،٢٠١٧**)، كما يؤدي الأتصال بالأنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة، وقد تحل الهواتف المحمولة مشكلة السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية، وأيضاً مشكلة أرتفاع تكلفة تقديم الخدمات المالية، فعدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ولديهم هواتف محمولة علي مستوي العالم حوالي ١،١ مليار شخص، وتكون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية أقل بين النساء، والفقراء، والأفراد الغير متعلمين، ومن الممكن زيادة ملكية الحسابات من خلال تحويل المدفوعات النقدية إلي حسابات مصرفية، مثل دفع الأجور والمعاشات والتحويلات الحكومية، حيث قد يؤدي ذلك إلي تخفيض عدد البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية إلي ١٠٠ مليون علي مستوي العالم (World Bank, FINDEX,2017.

المبحث الثالث

الدراسة المقارنه ومستقبل الشمول المالي في مصر

الدول العربية تتميز بأن بها نسبة عالية من الشباب، وهذه النسبة تعاني من مشاكل تؤدى إلي عدم الإستفادة من الخدمات المالية، فالشباب أقل من سن ١٨ لا يمكنهم فتح حسابات خاصة يستطيعوا من خلالها الإدخار للمستقبل، وأيضاً النساء تعاني من تفاوت في ملكية الحسابات المصرفية عن الرجال بنسبة أكثر من ٥٠% ، وكذلك الفقراء والمقيمين بإماكن بعيدة كثيفة السكان تجد صعوبة كبيرة في التعاملات المالية الرسمية لإرتفاع التكاليف وبعد المسافات فتتجه إلي الوسائل غير الرسمية، وأيضاً المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد عوائق في الحصول علي التمويل اللازم وذلك بسبب عدم توافر المعلومات المالية المناسبة (**فريز،٢٠١٧**).

أولاً:- الشمول المالي في الدول العربية:-

تشير بيانات صندوق النقد العربي إلى أن مستوى الشمول المالي في الدول العربية سجل الأتي عام ٢٠١٧ (**رجب، ٢٠١٨**):-

- ٢٥% من البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدى مؤسسات مالية ومصرفية، يتمتعون بحسابات أدخار.
- ٧٢% من البالغين(حوالي ١٦٨ مليون فرد) لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية وذلك يقترب من ٨٠% من الدول النامية في المنطقة.
- ٥% فقط من البالغين، بدون أعتبار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلجأ إلى الإقتراض من القنوات الرَسمية.
- ٢٦% فقط من النساء الذين يمتلكون حسابات لدي مؤسسات مالية.
- كما تشير البيانات أن ٩٢ مليون فرد يقومون بإقتراض الأموال بشكل غير رسمي.

وكل ذلك يؤكد أن العالم العربي متأخر عن المناطق الأخري في العالم من حيث إمكانية الحصول علي الخدمات المالية الرسمية (السن ١٥ سنة فأكثر)، ففي حين أن نسبة العالم ٦١% نجد أن العالم العربي نسبته لا تتعدي ٢٩%، ولا يرجع المستوى المتدني لنقص الأموال المتاحة للتشغيل، إذ تمتلك معظم الدول العربية قاعدة ودائع واسعة تقترب في بعض الدول من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي فقد تصل إلى نفس مستوى الدول المتقدمة، كما تشير البيانات إلي متوسط١٤% فقط لدول الشرق الأوسط النامية بما فيها مصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين واليمن، أما مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين – الكويت – عمان – قطر – المملكة العربية السعودية– الإمارات العربية المتحدة) تحتل نسبة ٥٨% من نسبة العالم العربي ككل، فالدول التي حققت نسب مرتفعة من الشمول المالي هي الدول ذات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي المرتفع.

١- مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية:-

شهدت الدول العربية تقدم ملموس في تعميم الخدمات المالية يشمل تغييرات في الأطر القانونية والتنظيمية حيث تم التركيز علي التمويل متناهي الصغر، وهناك دول عديدة أتاحت للمؤسسات المالية غير المصرفية تقديم خدمات ائتمانية مثل تونس ، وفلسطين، والمغرب، كما تسمح الأردن للمواطنين واللاجئين بفتح محافظ الكترونية فورية ، كما قامت قطر بتسهيل التحويلات من خلال الهاتف المحمول وخفضت تكلفتها الذي من شأنه يؤدي إلي تحسين مستوي معيشة الأفراد في المنطقة وخارجها، ولكن لا زال هناك الكثير من الأجراءات لتلبية الطلب علي الخدمات المالية في الدول العربية (The Global Findex Database,2017).

جدول رقم (٧) مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية ونسبة كلا من الذكور والإناث لعام ٢٠١٧

الدولة	مؤشر الشمول المالي%	الذكور	الإناث
دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة			
الإمارات	٨٣،٢	٨٩،٨	٦٦،٣
البحرين	٨١،٩	٩٠،٢	٦٦،٧
عمان	٧٣،٦	٨٣،٧	٦٣،٥
الكويت	٧٢،٩	٧٩،٣	٦٤،٠
السعودية	٦٩،٤	٧٥،٣	٦١،١
قطر	٦٥،٩	٦٨،٦	٦١،٦
دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة			
الجزائر	٥٠،٥	٦٠،٩	٤٠،١
لبنان	٤٦،٩	٦٢،٤	٣٢،٩
المغرب	٣٩،١	٥٢،٠	٢٦،٧
تونس	٢٧،٣	٣٤،١	٢٠،٥
الأردن	٢٥،٠	٣٣،٣	١٥،٥
فلسطين	٢٤،٢	٢٧،٣	٢١،٢
مصر	٢٤،٠	٣١،٨	١٦،٣
دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة			
موريتانيا	٧	٢٢،٢	١٨،٨
السودان	١٥،٣	٢٠،٢	١٠،٠
جيبوتي	١٢،٣	١٦،٦	٨،٨
العراق	١١،٠	١٤،٦	٧،٤
الصومال	٧،٩	٩،٦	٦،٠
اليمن	٦،٤	١١،٤	١،٧

المصدر:- إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ٢٠١٧،

بيانات الجدول السابق توضح أنه علي مستوى الدول العربية تنقسم إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ ٦٢%، والمجموعة الثانية تشمل كل من مصر ولبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي(المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين ٢٤%-٦٢%، وتتضمن المجموعة الثالثة كل من العراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من٢٤%

وبالنسبة لوضع الشمول المالي في مصر تصل نسبة من يمتلكون حسابات مالية إلي ٣٣% في عام ٢٠١٨ وذلك بزيادة قدرها ٩%عن عام ٢٠١٧، ويقوم حوالي٧ مليون مصري من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك (www.albankaldawli.org) ولكن نسبة الإناث التي تمتلك حسابات مالية لا تتعدي ١٦،٣% فقط عام ٢٠١٧، وتعتبر معدلات الشمول المالي في مصر مقبولة ولكنها لا تزال دون المستوى المطلوب عند مقارنتها بدول الخليج العربي والدول المتقدمة.

شكل رقم (٧) مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية لعام ٢٠١٧

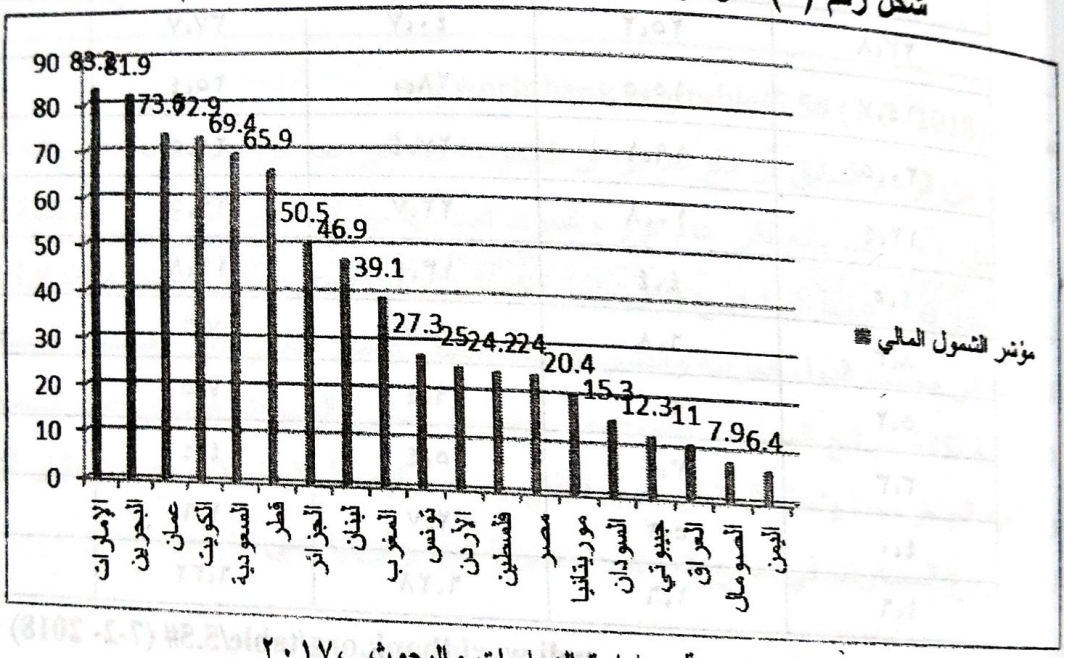

المصدر:- اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ،٢٠١٧

يوضح الشكل السابق أن أقصي رقم لمؤشر الشمول المالي ٨٣،٢% في دولة الإمارات التي صنفها البنك الدولي في المرتبة ٣٣ عالمياً والأولي عربياً وأن ٦٦،٣% من النساء يمتلكون حسابات بنكية وحوالي ٧٩% من البالغين لنحو ٤٠% من أفقر الأسر لديهم حسابات مصرفية، ويرجع ذلك إلي تطور التكنولوجيا وخاصة الهواتف المحمولة ، حيث تصل نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية عبر الهاتف المحمول إلي ١١% بالإضافة إلي مشروع المحفظة الذكية الذي يعمل علي تنفيذه المصرف المركزي ، وأقل رقم ٦،٤ % في اليمن وذلك يوضح أن هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وبعضها مما يتطلب تنفيذ العديد من السياسات الفعالة لتمكين مختلف شرائح المجتمع

(خاصة النساء والفقراء) في الدول التي تحتل ترتيب متأخر من اللجوء إلي أستخدام خدمات القطاع المالي الرسمي.

٢- مؤشرات توفر وأنتشار الخدمات المالية بالدول العربية:-

شهدت مؤشرات توفر وأنتشار المنتجات والخدمات المالية المصرفية تطورات هامة في عدد من الدول العربية، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:-

جدول (٨) عدد أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية في الدول العربية(٢٠١٤- ٢٠١٧)

الدولة	ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ		عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ الف بالغ	
	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧
السعودية	٦٨،٦	٧٤،٤	٨،٥	٨،٥
الإمارات	٦١،٩	٦٥،٥	١٢،٩	١١،٣
الكويت	٥٤،٨	٦٤،٤	١٤،٨	١٤،٢
لبنان	٣٧،٧	٤٠،٧	٢٥،٢	٢٣،٨
الإردن	٢٥،٤	٢٨،٠	١٥،٥	١٤،٧
تونس	٢٤،٥	٢٧،٤	١٩،١	٢٠،٥
فلسطين	١٩،٥	٢٢،٧	١٠،٨	١٢،٤
مصر	١١،٨	١٣،٤	٤،٤	٤،٥
موريتانيا	٧،٦	٩،٧	٦،٨	٨،٣
الجزائر	٧،٥	٩،٤	٥،١	٥،٢
السودان	٤،٤	٥،٤	٣،٢	٣،٣
العراق	١،٦	٢،٧	٥،٢	٤،٠
اليمن	٦،٣٢	٦،٢٨	١،٦	١،٦

المصدر:- wdi.worldbank.org/table/5.5# (7-2- 2018)

ويلاحظ من الجدول السابق أن السعودية تحتل الترتيب الأول في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ حيث ٧٤،٤ ماكينة صرف وتليها الإمارات ب٦٥،٥ ثم الكويت ٦٤،٤ ،كما نجد أن **مصر تحتل الترتيب الثامن بين الدول العربية التي تم أختيارها في الدراسة المقارنة حيث بها ١٣،٤ ماكينة صرف آلي لكل ١٠٠ الف بالغ عام ٢٠١٧ وقد زادت من ١١،٨ عام ٢٠١٤ أي بمقدار ١،٦ ماكينة صرف** آلي وتأتي في أخر القائمة دولة العراق حيث ٢،٧ ماكينة فقط ، كما توضح بيانات الجدول السابق أن عدد أجهزة الصرف الآلي قد زادت في كل الدول العربية في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)، وبالنسبة لمؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ الف بالغ نجد أن ترتيب الدول يختلف أصبحت لبنان بالترتيب الأول ب٢٣،٨ بنك تجاري تليها تونس ثم الإردن **وتأتي مصر**

بالترتيب ١١ ب٤،٥ بنك تجاري لكل ١٠٠ الف بالغ عام ٢٠١٧، وتأتي اليمن في اخر القائمة حيث بها أقل من فرعين.

شكل رقم (٨) عدد أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية في الدول العربية في ٢٠١٧

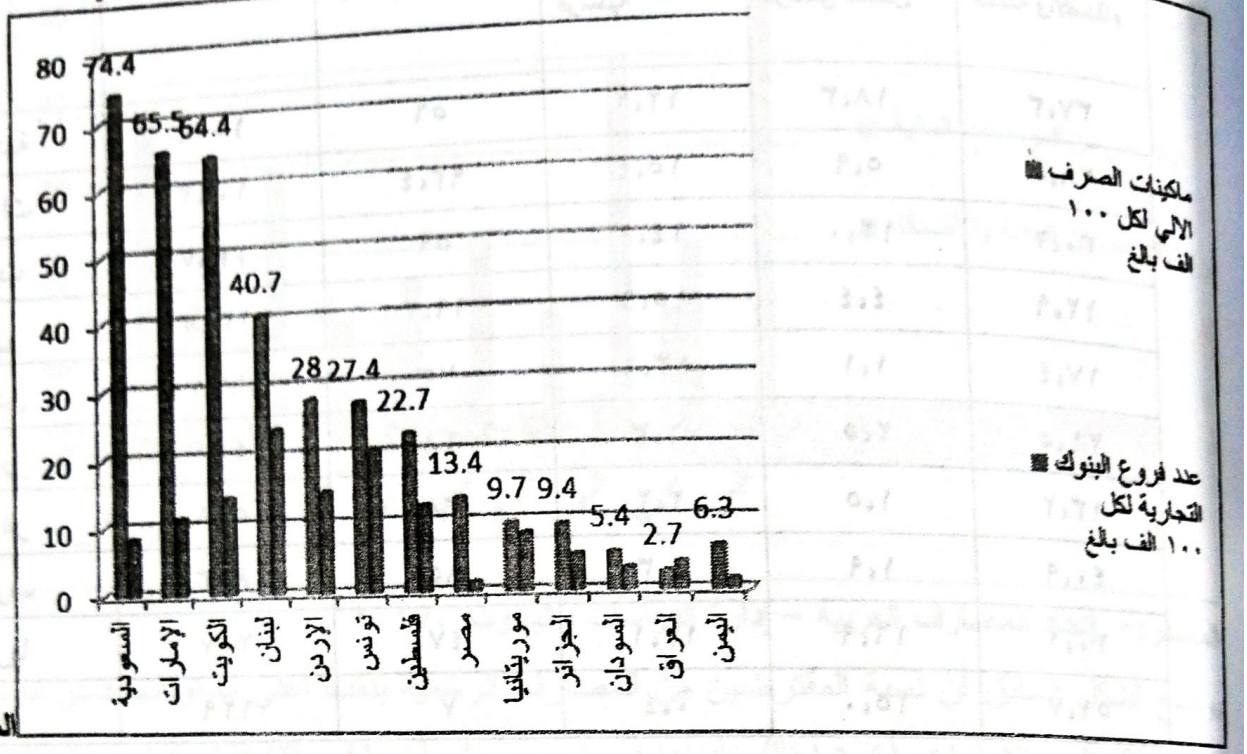

صدر:- wdi.worldbank.org/table/5.5# (7-2- 2018)

يتبين لنا من الرسم السابق أن بالرغم من أن السعودية بها أكبر عدد من ماكينات الصرف الآلي ٧٤،٤ لكل ١٠٠ ألف بالغ لكن عدد فروع البنوك التجارية بها لا تتعدي ٨،٥ فرع ، وبالنسبة لمصر نجد أن عدد الفروع بها ٤،٥ فرع فقط وذلك يؤكد ضرورة الأهتمام بزيادة عدد فروع البنوك التجارية في مختلف الدول العربية وأنتشارها حيث يتحقق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع، خاصة منها محدودي الدخل والمرأة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بما يشمل المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها، لذلك يجب الأنتشار الواسع لشبكة فروع المصارف في جميع المناطق الحضرية منها والريفية على حد سواء.

٣- الأستخدمات للمنتجات والخدمات المالية المصرفية بالدول العربية:-

وفيما يتعلق بالإستخدامات للمنتجات والخدمات المالية المصرفية يتم عرضها من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (٩) أستخدمات الخدمات المالية والإقتراض حسب مصدر التمويل في الدول العربية

الدولة	عدد حسابات الإيداع لكل ١٠٠٠ بالغ	نسبة الإقراض الى الناتج المحلي الإجمالي%	الإقتراض بحسب مصدر التمويل		
			المؤسسات المالية الرسمية	الإقتراض غير الرسمي الخاص	الإقتراض من العائلة والأصدقاء
السعودية	١٠٥٤	٥٦	١٢،٢	١٨،٣	٣٧،٣
الإمارات	١٠٦٢	٩٣،٤	١٥،٤	٥،٩	٢٨،٥
الكويت	١٢٨٧	٥٩	١٤،١	١٢،٠	٣٠،٢
لبنان	١٣١٧	٩٩،٢	١٥،٦	٤،٤	١٢،٩
الإردن	٦٧٨	٧٥	١٣،٦	١،١	١٧،٤
مصر	٤٦١	٢٨	٦،٣	٢،٥	٢١،٥
الجزائر	٥٥٨	٣٨	٢،٢	١،٥	١٣،٢
المغرب	٨٨٣	٨٥	٤،٣	١،٩	٤٠،٩
سوريا	٢٠٧	٤٧	١٣،١	١٦،٩	٢٠،١
اليمن	١٢٩	٧	٠،٤	١٥،٠	٥١،٧

المصدر:- إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ،٢٠١٧

من بيانات الجدول السابق نجد أن لبنان تحتل الترتيب الأول في عدد حسابات الإيداع لكل ١٠٠٠ بالغ، حيث بلغت (١٣١٧ حساب)، تليها الكويت(١٢٨٧حساب)، وكانت هناك دول في المستوي المتوسط مثل المغرب ٨٨٣ حساب إيداع لكل ١٠٠٠ بالغ، **ومصر (٤٦١ حساب) حيث الترتيب الثامن بين الدول العربية المقارنة**،كما توجد دول عدد حسابات الإيداع بها منخفض جدا منها سوريا واليمن **(عبدالله، ٢٠١٦)**.

وكذلك نسبة الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت أعلى مستوياتها في لبنان (٩٩،٢%)،وتليها الإمارات (٩٣،٤%)، والدول ذات المستوي المتوسط منها الأردن(٧٥%) والكويت (٥٩%) والسعودية (٥٦%) ، وكانت هذه النسبة ضعيفة في الجزائر (٣٨%) **وفي مصر (٢٨%) حيث تحتل الترتيب التاسع من دول المقارنة العشرة**، كما كانت نسبة الإقراض هذه ضعيفة جدا في اليمن حيث لا تتعدي ٧%.

شكل رقم (٩) الإقتراض حسب مصدر التمويل في الدول العربية

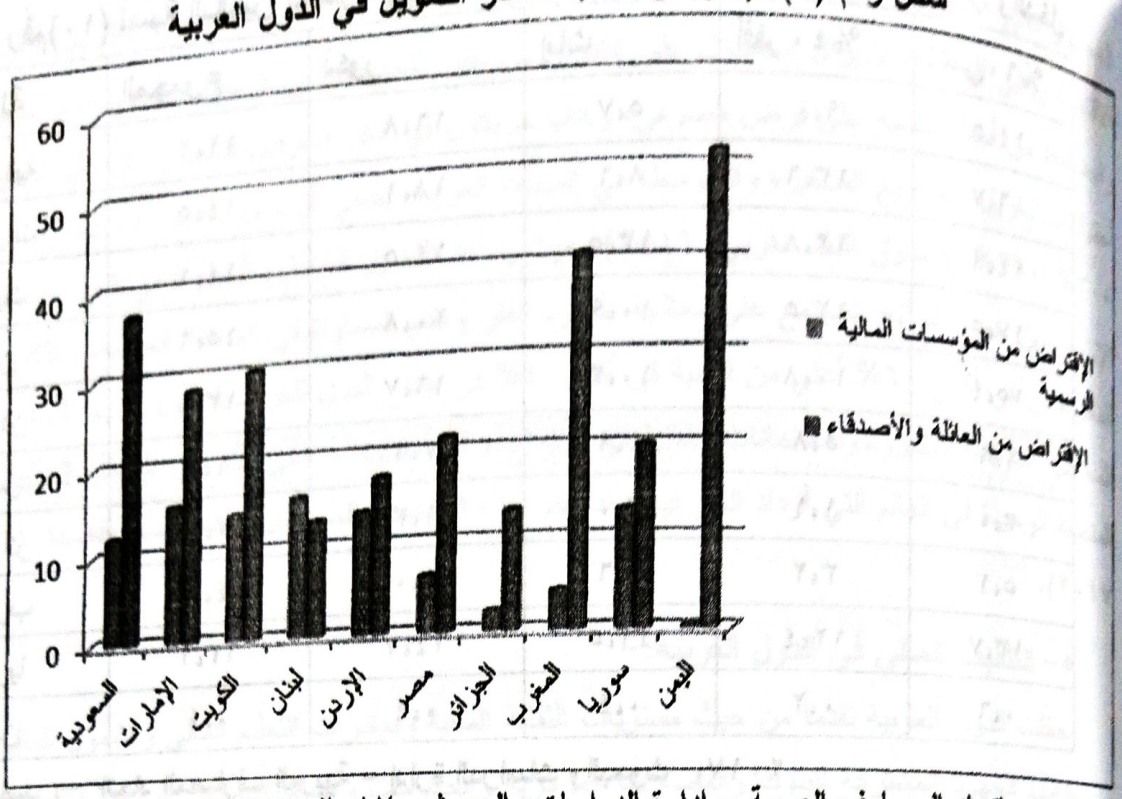

المصدر:- إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ،٢٠١٧

يوضح الشكل السابق أن نسبة المقترضين من المصارف الرسمية بلغت أعلي مستوياتها في لبنان (١٥،٦%) تليها الإمارات (١٥،٤%) وأدناها في اليمن حيث بلغت(٠،٤%) فقط، كما نجد أن أغلبية المقترضين الذين يعتمدون على الإقتراض من العائلة والأصدقاء تأتي اليمن بالترتيب الأول بنسبة (٥١،٧%)، وتليها المغرب (٤٠،٩%)، **وفي مصر نجد أن نسبة الإعتماد علي المؤسسات المالية الرسمية (٦،٣%)وتصل إلي(٢١،٥%)في الإقتراض من الإسرة والإصدقاء وهي لا زالت نسبة مرتفعة**، أما في لبنان فكانت نسبة الإعتماد علي الإصدقاء أقل (١٢،٩%) فقط ، والجزائر(١٣،٢%) ،كما أن نسبة المقترضين من مصادر غير رسمية مرتفعة في السعودية (١٨،٣%) وسوريا (١٦،٩%) واليمن(١٥%) وأقلها في الأردن بنسبة(١،١%)،وتعكس تلك البيانات طبيعة المجتمع العربي الذي يتميز بالإعتماد علي العائلة ، والتي لا تزال توفر شبكة أمان لأفرادها ،كما تؤكد علي أوجة القصور قي المؤسسات الرسمية ولكن هذه الظاهرة لا تنفرد بها المنطقة العربية، فالكثير من الدول النامية تعتمد علي الإقتراض من الأسرة والأصدقاء، مثل كينيا(٥٨%)، وإندونيسيا (٤٢%)، والكاميرون(٤٥%)(عبدالله، ٢٠١٦).

٤- الإقتراض الرسمي في الدول العربية حسب الجنس والدخل:-

حيث نوضح نسبة البالغين الذين إقترضوا من المصارف التجارية كنسب للذكور وأخري للنساء وكذلك نسبتهم في أفقر ٤٠% وأغني ٦٠% كما بالجدول التالي:-

جدول رقم(١٠) نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس والدخل

الدولة	المجموع	ذكور	إناث	أفقر ٤٠%	أغني ٦٠%
السعودية	١٢،٢	١٦،٨	٥،٧	٩،٠	١٤،٥
الإمارات	١٤،٥	١٨،١	٨،٦	١٣،٦	١٦،٧
الكويت	١٤،١	١٤،٥	١٣،٥	١٢،٨	١٤،٩
لبنان	١٥،٦	٢٠،٨	١٠،٩	١٢،٥	١٧،٥
الإردن	١٣،٦	١٦،٧	١٠،٣	١٠،٨	١٥،٤
مصر	٦،٣	٧،٦	٤،٩	٥،٨	٦،٦
الجزائر	٢،٢	١،٣	٣،٠	١،١	٣،٠
المغرب	٤،٣	٥،٠	٣،٦	٣،٢	٥،١
سوريا	١٣،١	١٤،٧	١١،٥	١٢،٤	١٣،٧
اليمن	٠،٤	٠،٤	٠،٤	٠،٢	٠،٦

المصدر:- اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ،٢٠١٧

يتضح من هذه البيانات أنه لا تزال نسبة الإقتراض من مؤسسة مالية في المنطقة العربية منخفضة خاصة في دول المغرب ففي الجزائر(٢،٢) وفي المغرب(٤،٣) وكذلك في الدول الأقل نمو مثل اليمن (٠،٤)، ولكنها مرتفعة في لبنان والأردن والإمارات.

شكل رقم(١٠) نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية

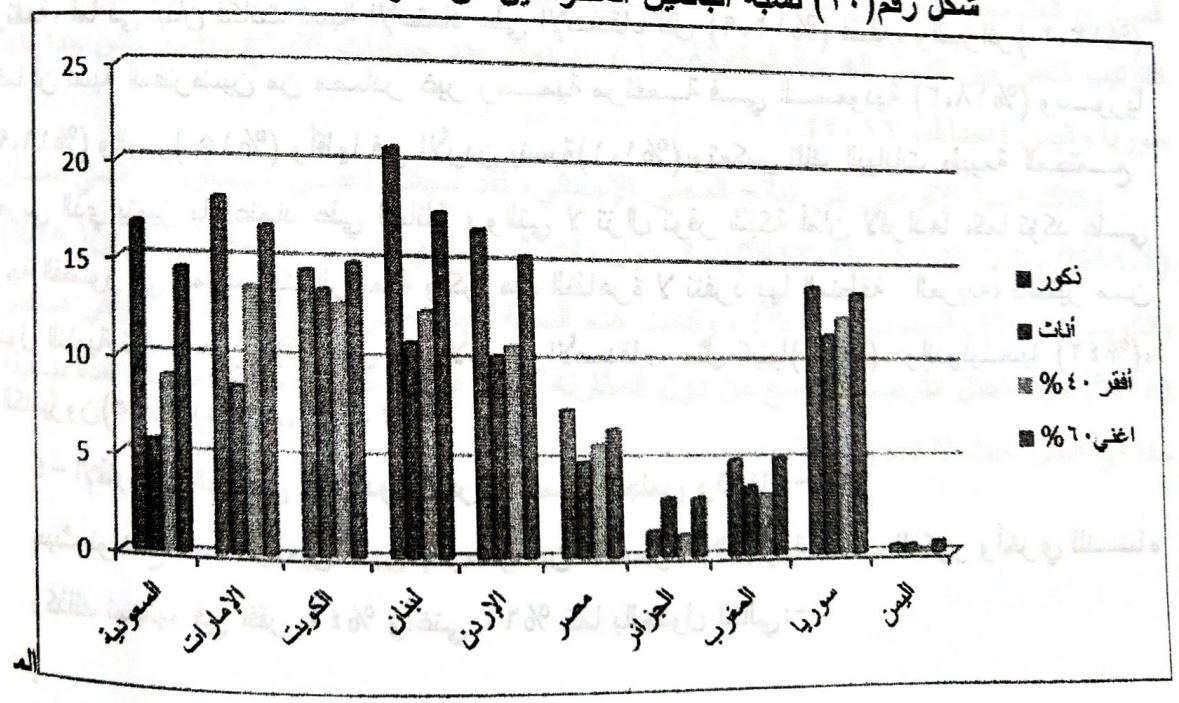

صدر:- إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ،٢٠١٧

يتبين لنا من الشكل السابق أن نسبة المقترضين الذكور أعلي من النساء في جميع الدول العربية بإستثناء الجزائر واليمن مما يشير إلي أن الإناث تعاني من الوصول إلي القنوات المالية الرسمية وعدم المساواه في

الحصول علي الائتمان ، وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر من ٨٠% من النشاط الاقتصادي في المنطقة، لا يزال الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجهها حيث يحصل مشروع واحد فقط من أصل خمسة على قرض مصرفي، وغالباً ما يكون في شكل قرض قصير الأجل، ولتلبية أحتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، ينبغي أن تزيد هذه النسبة بحوالي ٣٠٠%-٣٦٠% **(صندوق النقد العربي، ٢٠١٦)**، حيث يساعد التمويل الشامل والمساواة في الحصول على الإئتمان بين جميع شرائح المجتمع على معالجة ظاهرة الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، وكذلك نسبة المقترضين في أغني ٦٠% أعلي من النسبة في أفقر ٤٠% في جميع الدول العربية ، ويرجع ذلك الي المخاطر المرتفعة لعدم وجود ضمانات حقيقية في حالة عدم السداد، وبناءاً علي ذلك فإن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي أزداد الفقر فيها منذ عام ٢٠١٠ **(إتحاد المصارف العربية ،العدد ٤٣٦-٢٠١٧)**.

٥- التثقيف المالي في الدول العربية:-

حققت الدول العربية تقدماً من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي من خلال الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة، ولكن يظل العالم العربي متخلف عن المناطق الأخرى حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية، إذ يمتلك نحو ٣٠% فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل عالمي يبلغ ٣٤%.

جدول رقم (١١) نسبة الثقافة المالية % في الدول العربية حسب الجنس والدخل

الدولة	البالغين	الذكور	الإناث	أغني ٦٠% من الأسر	أفقر ٤٠% من الأسر
الجزائر	٣٣	٣٨	٢٨	٣٦	٢٩
البحرين	٤٠	٤١	٣٦	٤٢	٣٦
مصر	٢٧	٣٠	٢٥	٣٠	٢٣
العراق	٢٧	٢٩	٢٥	٢٩	٢٤
الأردن	٢٤	٢٥	٢٢	٢٣	٢٤
الكويت	٤٤	٤٦	٤٠	٤٥	٤٢
لبنان	٤٤	٥٠	٣٩	٤٥	٤٤
موريتانيا	٣٣	٣٨	٢٩	٣٤	٣٣
السعودية	٣١	٣٤	٢٨	٣٥	٢٧
الصومال	١٥	١٥	١٥	١٨	١١
السودان	٢١	٢٢	٢٠	٢٠	٢٢
تونس	٤٥	٥١	٣٨	٤٨	٣٩
الإمارات	٣٨	٣٧	٤١	٤٠	٣٦
فلسطين	٢٥	٢٨	٢١	٢٦	٢٣
اليمن	١٣	١٨	٨	١٧	٧

المصدر :- **Klapper, L. et al. (2015). "Financial Literacy Around The World**

يوضح الجدول السابق معدلاتَ المعرفة المالية في عدد من الدول العربية بحسب مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي، أحتلت تونس الترتيب الأول عربياً والـ٣٢ عالمياً من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً ٤٥%، وتليها لبنان في المركز الثاني عربياً والـ٣٣ عالمياً (٤٤%) والكويت في الترتيب الثالث عربياً والـ٣٧ عالمياً (٤٤%)، وفي المقابل سجل اليمن والصومال أدنى **معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي** بنسبة ١٣% و١٥% على التوالي، **وتأتي مصر بالترتيب التاسع بين الدول العربية بنسبة ٢٧%**، كما تتضح معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، حيث أن الفجوة كبيرة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية ٢٧،٧% لدى النساء مقابل ٣٣،٥% للرجال، وترتفع الفجوة بين الجنسين إلى ١٣% في تونس، و١١% في لبنان، و١٠% في الجزائر، و٥% في مصر، **أما الإمارات العربية المتحدة فهي الدولة العربية الوحيدة حيث تمتلك النساء معرفة مالية (٤١%) أكثر من الرجال (٣٧%)**، كما يرتفع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل في الدول العربية (بإستثناء الأردن والسودان)، ففي السعودية على سبيل المثال، يمتلك ٣٥% من أغنى ٦٠% من الأسر ثقافة مالية، مقابل ٢٧% من أفقر ٤٠% من الأسر، **وفي مصر يمتلك ٣٠% من أغني ٦٠% من الأسر مقابل ٢٣% من أفقر ٤٠% من الأسر أي ان الفجوة ٧%، وتصل الفجوة إلي أقصاها في اليمن ١٠%.**

والدول الأكثر نشاطاً فيما يتعلق بمبادرات وبرامج التعليم المالي هي مصر ولبنان والمغرب والأردن وفلسطين، أما الجزائر فهي الأقل نشاطاً ، حيث **تصدرت مصر الدول العربية من حيث عدد المستفيدين من مبادرات التعليم المالي، حيث إستهدفت أكثر من مليوني نسمة**، تليها فلسطين (١,٢ مليون)، واليمن نصف مليون ، وأستهدفت حوالي ٥١% من مبادرات التعليم المالي في المنطقة العربية الشباب، و٤٩% على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، و٣٨% على عملاء التمويل الأصغر، و٢٧% على النساء، و٢٦% على الأطفال، و٦% على اللاجئين أو المهاجرين**(Attia and Engelhardt,2016) .**

ثانياً:- التجارب الدولية المقارنة:-

١-تجربة الهند:-

الهند كانت من أكثر البلاد اعتمادا على التعامل النقدي حيث كان ما يزيد عن ٩٥٪ من المعاملات يتم عن طريق النقد وما يقرب من ٥٠٪ من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، إلا أن الحكومة قررت في ٢٠١٦ إطلاق مبادرة إلغاء الفئات الأكثر شيوعا من عملة الروبية والتي كانت تمثل ٨٦٪ من العملة المتداولة(**https://www.forbes.com28-11-2018**)، مما أدي إلي حدوث عجز مؤقت في الاقتصاد الهندي ، لكنها حفزت المجتمع لإيجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع مثل **المحافظ الذكية، وواجهة المدفوعات المتحدة** وهي نظام دفع عن طريق الهاتف المحمول يسمح للمستخدمين بنقل أموالهم فوريا من بنك إلى آخر مستخدمين هواتفهم الذكية،

وبيانات الخدمات التكميلية غير المنتظمة التي تفتح الباب لإستخدام العميل لخدمات بنكية عن طريق الهاتف المحمول فتسمح له بالتحقق من رصيده والحصول على كشف حساب بنكي مصغر وكذلك إتمام المدفوعات اليومية حتى وإن لم يملك العميل هاتفا ذكيا أو لا يوجد لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت) **http://economictimes.indiatimes.com28-11-2018**(.

٢-تجربة بوتسوانا:-

أكثر البلاد الإفريقية أستخداما للخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول حيث تم تسجيل معاملات بنكية عبر الهاتف حوالي ٤٥٪ من أصحاب الحسابات البنكية على جميع البيانات فى ٢٠١٤(**https://www.weforum.org12-1-2019**)، وتعد **الخدمة المعروضة من" ستاندرد بانك** "التي تسمح لعملاء البنك بإستخدام خدمات بنكية مثل التحقق من رصيد البنك، والحصول على كشف حساب مصغر، وتحويل أموال عبر حسابات العميل الواحد أو للمستفيدين، ودفع فواتير على مدار اليوم من خلال هاتفهم المحمول-**1-12-https://www.stanbicbank.co**) (2019 وكذلك **خدمة ال"e-wallet**"" من البنك الأهلي الأول FNB وهي تسمح بالكثير من الخدمات البنكية عبر الهاتف مثل التحقق من رصيد البنك، والحصول على كشف حساب مصغر، ودفع الفواتير، وأيضاً تسمح بتحويل فوري للأموال لأي شخص لديه رقم هاتف محمول (**https://www.fnbbotswana.co11-2-2019**)، بالإضافة إلى ذلك فقد قام البنك الأهلي الأول بتوسيع نطاق خدماته المتاحة عبر الهاتف المحمول عن طريق تقديم **خدمة e- wallet Bulk Payments**، وهي مصممة خصيصا للشركات والعملاء التجاريين وميزتها الأساسية عن نظام e-wallet العادي أنها تسمح لأصحاب الحسابات التجارية بتحويل الأموال إلى عدة مستفيدين في مرة واحدة) **http://allafrica.com/stories11-2-2019**(.

٣-تجربة البرازيل:-

تعد تطبيقات الهاتف المحمول البنكية في البرازيل من أفضل التطبيقات في العالم في هذا المجال حيث أصبح ذلك النوع من المعاملات البنكية يتضمن ما يقرب من ثلث التعاملات البنكية ، إذ أصبحت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول تشكل ٢١٪ من أصل ٥١ بليون معاملة بنكية قام بها أكبر ١٧ مؤسسة مصرفية فى البرازيل، بينما كانت تشكل ١٪ من تلك المعاملات في ٢٠١٢)**http://www.zdnet.com/(22-1-2019** ، وقد قام أكبر بنك في البرازيل وأمريكا اللاتينية بتطبيق أحد نماذج التشغيل الأكثر إبتكارا في مجال الخدمات الرقمية حيث أحتل المركز الأول على مستوى العالم(**http://www.decodeapps.com/18-1-2019**) ، فقد قام بالتعاقد مع الشركة الأمريكية الرائدة في مجال التطبيقات الهاتفية، لتكون الجهة المسئولة عن التطبيقات الهاتفية المستخدمة فى تقديم خدمات البنك عبر الهاتف المحمول ، وتطوير تكنولوجيا المعلومات في القطاع البنكي ،كما يقدم خدمات مبتكرة مثل التواصل مع موظفي البنك دون التواجد في

الفرع نفسه من خلال التواصل الرقمي(https://rctom.nbs.org/18-1-2019) ، كما يهتم بالتكنولوجيا المستخدمة لتقديم تلك الخدمات خاصة فيما يتعلق بتخفيف المخاطر التي تهدد الأمن السيبراني والتأكيد على مبدأ الشمول المالي عن طريق التوسع في قاعدة العملاء، لكنه لم يستطيع التوسع ليشمل منخفضي الدخل.

٤-تجربة الإردن (إتحاد المصارف العربية،٢٠١٧):-

وضع البنك المركزي الأردني سياسة لتعزيز الشمول المالي ترتكز على المحاور التالية:

أ- تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض البنك الدولي وقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، والبرنامج الداخلي الموجه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة.

ب- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال:

- تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات.
- وضع إستراتيجية شاملة للإنتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية.
- العمل على تطوير برنامج تثقيفي وطني شامل، ووضع آلية واضحة وشفافة للعمولات وآليات فض النزاعات وحل المشاكل وخدمة العملاء.
- تطوير أنظمة الإستعلام الائتماني، ونظام المدفوعات الوطني، ومنظومة ضمان القروض لتوفير الضمانات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة والناشئة من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض.

ت- نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية) من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية بهدف تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والإجتماعي. فإعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ تم البدء بالبرنامج الرئيسي بتمويل من المصارف في الأردن وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة أنجاز.

ث-توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر.

ج- حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وأستحداث قسم 'حماية المستهلك المالي' ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

ثالثاً:- الشمول المالي في مصر:-

١- واقع الشمول المالي في مصر:-

أختارت مجموعة البنك الدولي، مصر، والصين، والمكسيك، كدول نموذجية للمشاركة بمبادرة الشمول المالي العالمي التي أطلقها البنك الدولي، والأتحاد الدولي للأتصالات السلكية واللاسلكية، والمبادرة العالمية الجديدة للشمول المالي بلجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق ومؤسسة بيل ، وميليندا جيتس، وتستعين المبادرة الممتدة بمساري عمل، أحدهما تشغيلي والآخر معرفي، وهما

مكملان لبعضهما البعض، بهدف تحسين قدرة المواطنين على الوصول والتعامل مع الخدمات المالية، بجانب الأستمرار في البحث وتطوير التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة **لثلاثة قطاعات رئيسية مرتبطة بالتمويل الرقمي، وهى (هردو،٢٠١٨)**:-

أ- أمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والأتصالات والثقة في الخدمات المالية الرقمية.

ب- وجود هوية رقمية للخدمات المالية.

ت-تقبل المؤسسات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر وعملائهم لنظام المدفوعات الإلكترونية.

وتوفر مجموعة البنك الدولي ، للدول الثلاث المساعدة التقنية اللازمة المتعلقة بالشمول المالي، خاصة المرتبطة بالجوانب القانونية والتنظيمية، **كما تشير بيانات مجموعة البنك الدولي إلى أن مصر لديها القدرة على ضم أكثر من ٤٤ مليون شخص بالغ إلى القطاع المالي الرسمي، كما أن لديها قوانين وأنظمة وتكنولوجيا معلومات وأتصالات كافية.**

عدد الحسابات المصرفية التي تم فتحها من خلال مشاركة ٣٦ بنكا في مبادرة أسبوع الشمول المالي بلغت نحو ٨١ ألف حساب ، وحجم الودائع التي تلقتها البنوك بلغت ٢٩٠ مليون جنيه، وقد تم توزيع ٦١٥ ألف نشرة تعريفية خلال أسبوع الشمول المالي ، كما تشير التقارير الدولية إلى أن نسبة الشمول المالي بمصر ضئيلة مقارنة بباقي دول المنطقة(**بنك الأستثمار القومي ،٢٠١٧**).

٢- **المجلس القومي للمدفوعات:-**

للتحول من الاقتصاد النقدي إلى التعامل المصرفي والألكتروني في مصر، قد صدر قرار في فبراير ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، ويختص هذا المجلس بالعمل على الحد من أستخدام النقد، والترويج لإستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وتطوير نظم الدفع القومية والإطار الرقابي لها، والعمل على تحقيق الشمول المالي وإدماج أكبر عدد من المواطنين والشركات في النظام المصرفي، مع تخفيض تكلفة أنتقال الأموال، وزيادة عائدات الضرائب، وحماية حقوق مستخدمي أنظمة الدفع الإلكترونية، وتحقيق القدرة التنافسية بين مقدمي خدمات الدفع الإلكترونية والرقابة عليهم ،وذلك من خلال أن يكون للمجلس سلطة إصدار القرارات اللازمة لتحديد الهيكل العام لنظم الدفع القومية وإطارها القانوني، وسلطة الإشراف عليها ، والتنسيق بين مختلف الجهات العاملة في هذا المجال في مصر، ومتابعة تنفيذ أجهزة الدولة لقرارات المجلس، **وقد صدر عن المجلس عدة قرارات أهمها(http://www.almasryalyoum.com/7-2-2019)**:-

- إعداد مشروع قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية بحيث يلزم جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرها من الجهات الحكومية بعدم سداد أي مستحقات تزيد قيمتها على ٢٠ ألف جنيه بصورة نقدية.
- تكليف كل الجهات الحكومية التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدير مرافق عامة بأن تتيح للمتعاملين معها وسائل للدفع غير النقدي.
- وضع تصورا كاملا للخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمستهدف ميكنتها وتقديمها بصورة الكترونية على المجلس .

- إعفاء المواطنين من المصاريف الخاصة بفتح حساب لخدمات الدفع بالهاتف المحمول لمدة عام من تاريخ القرار، وخفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بنسبة ٥٠٪ لمدة ستة أشهر من تاريخ القرار.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد طرح المجلس القومي للمدفوعات للمناقشة عدة مبادرات أخرى مثل مبادرة أستحداث منظومة الكارت الذكي الموحد والتي تهدف الي تطوير منظومة للخدمات والمعاملات الرقمية تساعد على تحول مصر إلى الاقتصاد الرقمي، ومبادرة التحول إلى السداد والتحصيل الإلكتروني فيما يخص الأجور والضرائب والجمارك والمعاملات الحكومية.

٣- نظام المدفوعات المصري من خلال الأنترنت وعبر الهاتف المحمول:-

اهتم البنك المركزي بمواكبة التطورات الجارية في العالم بشأن تقديم الخدمات المصرفية من خلال شبكة الأنترنت وعبر الهاتف، للتوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية كوسيلة لتحقيق الشمول المالي والحد من الجهد والتكلفة في تقديم الخدمات المالية، مع مراعاة المواءمة بين المزايا التي يحققها الأخذ بنظم الخدمات المصرفية الإلكترونية وبين الحفاظ على المتطلبات الرقابية السليمة الخاصة بسرية الحسابات المصرفية من جهة، وبمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة أخرى (**اتحاد بنوك مصر،٢٠١٧**)، فقطاع الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر يعتبر أساس الاقتصاد المعرفي حيث وصل إلي ٢،٨% أي ما يعادل ٦٠% من الأستثمارات حيث زاد مستخدمي شبكات الأنترنت بنسبة ٢٠%(**الراشدي،٢٠١٢**) .

- **وحدد البنك المركزي خدمات الدفع الإلكترونية، أنها تشمل ما يلي:**
  - نظم إصدار وإدارة البطاقات البلاستيكية.
  - نظم إدارة شبكات الصرفات الآلية ونقاط البيع.
  - نظم دفع الفواتير.
  - نظام تحويل الأموال بين حسابات العملاء بإستخدام الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت.
  - إصدار وسائل دفع بما في ذلك إصدار نقود إلكترونية.
  - أية خدمات أخري مثيلة.
- **ضوابط إجراء المدفوعات عبر الأنترنت:-**
  - عدم السماح للعملاء الجدد، أي من لا يملكون بالفعل حسابا مصرفيا، بفتح حساب بإستخدام القنوات الإلكترونية، وضرورة تقديم كافة قواعد التعرف على هوية العملاء بالبنوك الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال.
  - ضرورة حصول البنك على توقيع يدوي من العميل الراغب في الأشتراك بخدمات الأنترنت البنكي على كافة النماذج والعقود التي تحتوي على بياناته الأساسية وشروط التعاقد.
  - التزام البنوك بالتحقق من هوية كل من يصرح لهم بالتعامل على حساب العميل، وكذلك بالتدقيق في طلب إجراء أي تعديل على بيانات الحساب.

- عند إجراء تعديل في بيانات الحساب بإستخدام الوسائل الألكترونية، يجب أن يكون ذلك بإتباع وسائل إثبات هوية العميل.
- أما بالنسبة لتحويل الأموال عن طريق الأنترنت البنكي، فيلزم وضع حد أقصى يومي لحجم المعاملات التي تتم في إطار الضوابط التي يحددها البنك المركزي.
- ضرورة قيام البنك بوضع النظم والآليات التي تحفظ سرية حسابات العملاء، وتحافظ على سلامة النظام، وتضمن تنفيذ ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤- **أنشطة التثقيف والتعليم المالي في مصر:**

تعتمد هذه الأنشطة على مستويين، المستوي الأول وهو التعليم والتثقيف المالي الذي يستهدف توفير التعليم والتوعية المالية للأطفال والشباب، والمستوي الثاني مساعدة البنوك في إبتكار منتجات وخدمات مالية مناسبة للأطفال والشباب. هذه الأنشطة تتكون من:

أ- عقد ندوات التثقيف المالي في الجامعات والمدارس بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وزارة الشباب والرياضة والمدارس والجامعات الدولية.

ب- ترتيب زيارات للمصارف والبورصة لتعريف الأطفال والشباب بالوظائف المختلفة بالبنك.

ت- تطوير مناهج التعليم المالي مع شركاء دوليين ووكالات تنموية.

ث- تنظيم فاعليات الأسبوع المالي العالمي سنوياً لرفع الوعي المالي للأطفال والشباب.

ج- تدريب المدربين (TOT) للقيام بتقديم التعليم المالي.

ح- تشجيع المصارف المصرية على تطوير المنتجات المالية المناسبة للشباب.

خ- برنامج مصمم للأطفال والشباب ما بين ٦ و ٢٥ عاماً، من خلال النظام المدرسي من قبل المنظمة الدولية.

د- رفع مستوى الوعي المالي وتثقيف الأفراد والأسر في المناطق المهمشة.

ذ- حملة توعية مالية تستهدف تعليم موظفي الحكومة عن كيفية إستخدام حساباتهم المصرفية بكفاءة في المدفوعات الإلكترونية.

وفي عام ٢٠١٣ أسس المعهد المصرفي المصري ،اللجنة الوطنية لوضع أستراتيجية قومية للتثقيف المالي في مصر ، كما قام المعهد بتدريب أكثر من ٣٠،٠٠٠ شخص، من خلال ١،٥٠٠ برنامج تدريبي وأكثر من ٣٥،٠٠٠ ساعة تدريب سنوياً **(Attia and Engelhardt,2016)**.

٥- **مستقبل الشمول المالي في مصر:-**

لتوسيع الشمول المالي وأهميته بدوره الإجتماعي والاقتصادي قام البنك المركزي بإطلاق العديد من المبادرات أهمها (**إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث** ،٢٠١٧):-

أ- تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث قام البنك الأهلي بتمويل ٩٢٠٠ مشروع صغير ضمن مبادرة البنك المركزي المصري للشمول المالي.

ب- التمويل العقاري لزيادة المتعاملين مع المصارف من فئتي محدودي ومتوسطي الدخل.

ت-وضع التعليمات المنظمة لفتح فروع صغيرة للبنوك

ث-وضع قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

ج- العمل بالقواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الأنترنت.

ح- تنظيم إطار يسمح لشركات المحمول والمصارف بالتعاون لتقديم الخدمات عبر القنوات المالية الرسمية.

خ- تكوين لجنة للتثقيف المالي برئاسة المعهد المصرفي المصري وعضوية البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة التربية والتعليم، وهيئة البريد المصري.

حيث تهدف آليات الشمول المالي إلي دمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي الذي يستحوذ علي أكثر من ٥٠% من حجم الاقتصاد المصري ككل في القطاع الرسمي.

خاتمة البحث وتشمل أهم النتائج والتوصيات:-

نستخلص من هذا البحث أن الشمول المالي، الذي يعني إتاحة أستخدام الخدمات المالية، لكل فئات المجتمع بأفراده ومؤسساته، وخاصة الفقراء والمهمشين، وكذلك إتاحة التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات الرسمية للقطاع المالي، وأن نتائج تطبيق الشمول المالي تتلخص في الحد من تكاليف المعاملات المالية في القطاع العائلي مما يساهم في زيادة حجم الأستثمار في مجال الرعاية الصحية للأسرة والتعليم، كما يعمل الشمول المالي على تحفيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توفر نحو ٩٠ % تقريبا من فرص العمل، بالإضافة إلى أنه يعزز نزاهة القطاع المالي والاستقرار الاقتصادي، كما يحقق قدرا أكبر من الاستقرار الإجتماعي مما يقلص إحتمالية تعرض الفقراء للكوارث الشخصية والضخمة.

أولاً النتائج:- توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها ما يلي:-

١- يساعد الشمول المالي الأفراد المنخفضة الدخول على الأدخار وتنويع مصادر دخلهم، وخلق نظام أكثر فاعلية للتوسط بين المدخرين المحليين والمستثمرين، كل ذلك يؤكد تحقق الاستقرار المالي ، في الأجل القصير والطويل ،كما أن زيادة أستخدام الودائع بمقدار ١٠% يمكن أن يقلل من معدل سحوبات الودائع في أوقات الأزمات في المتوسط من ١٥% إلى ٢٠% كما أن منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقلل من مخاطر عدم السداد، **وكذلك الاستقرار المالي له الآثر الواضح علي الشمول المالي**، حيث يعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الأنضمام إلى القطاع المالي، كما يؤثر بشكل إيجابي على عوامل عديدة منها التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

٢- توسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إلي الخدمات المالية تساعد الفئات المهمشة على تنفيذ أستثماراتهم الصغيرة ، وترفع الإنتاجية والدخول، مما يؤدي إلي زيادة الأستهلاك ، والأستثمار في التعليم والصحة، لذلك حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، حيث تمويل عملية التنمية الاقتصادية وتحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، **كما يتبين لنا من الدراسة المقارنة أقصي درجة للشمول المالي في الدول المتقدمة ومرتفعة الدخل، حيث** يمتلك **٩٤%** من البالغين حسابات مقابل **٦٣%** في الدول النامية، وتتصدر كلا من الدنمارك وفنلندا والسويد والنرويج ونيوزيلاند الترتيب العام لمؤشر الشمول المالي بتحقيقها نسبة ١٠٠%، وكذلك نسبة الأدخار والأقتراض كمتغيرات للشمول المالي تزيد في الدول مرتفعة الدخل وتصل إلي ٧١%-٢٧% علي التوالي، مقابل٤٣% - ١٠% في الدول النامية، كما تزيد دائما معدلات أستخدام الحسابات المالية في الاقتصاديات المتقدمة حيث أرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، **وتؤكد كلا من النتيجة الأولي والثانية صحة الفرض الأول وهو توجد علاقة أرتباط قوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والاقتصادي.**

٣- يزداد مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل، حيث أرتفعت نسبة المعرفة المالية بين الأغنياء عن الفقراء في الدول الناشئة والمتقدمة على حد سواء، وأظهرت الدراسة أن ٣١% من البالغين الذين ينتمون إلى أغنى ٦٠% من الأسر في الدول المتقدمة والناشئة لديهم معرفة مالية، مقابل ٢٣% من البالغين الذين ينتمون إلى أفقر ٤٠% ، كما يرتفع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل في الدول العربية ،وتأتي مصر بالترتيب التاسع بين الدول العربية بنسبة ٢٧% ، ويمتلك ٣٠% من أغني ٦٠% من الأسر بها ثقافة مالية مقابل ٢٣% من أفقر ٤٠% من الأسر أي أن الفجوة ٧%، ، كما أن الفجوة كبيرة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، بإستثناء الإمارات التي صنفها البنك الدولي في المرتبة ٣٣ عالمياً والأولي عربياً حيث حققت مؤشر مالي٨٣،٢% فهي الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك النساء فيها معرفة مالية (٤١%) أكثر من الرجال (٣٧%)، **وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني القائل بإنه توجد علاقة تبادلية بين الشمول المالي والتثقيف المالي، ففي حين تساهم المعرفة المالية في تعزيز الشمول المالي، فإن إمتلاك الحسابات المصرفية أو إستخدام البطاقات الإئتمانية أو الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية قد يعمّق أيضاً مهارات العملاء المالية.**

٤- تبين من الدراسة أن وضع الشمول المالي في مصر أنها تصنف من الدول ذات معدلات الشمول المالي المتوسطة حيث تصل نسبة من يمتلكون حسابات مَالية إلي ٣٣% في عام ٢٠١٨ وذلك بزيادة قدرها ٩%عن عام ٢٠١٧، ويقوم حوالي٧ مليون مصري من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، فهي تحتل الترتيب الثامن والحادي عشر بين الدول العربية بالدراسة المقارنة في مؤشرات توفر وأنتشار الخدمات المالية حيث عدد أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية علي التوالي، كما نجد

أن نسبة الإعتماد فيها علي المؤسسات المالية الرسمية (٦،٣%) وتصل إلـي(٢١،٥%) في الإقتراض من الإسرة والإصدقاء وهي لا زالت نسبة مرتفعة ، وتعتبر معدلات الشمول المالي في مصر مقبولة ولكنها لا تزال دون المستوى المطلوب عند مقارنتها بـدول الخلـيج العربي والدول المتقدمة.

٥- تؤثر القدرات الحكومية للرقابة على عملية مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب على السياسة الخاصة بالشمول المالي حيث تتجه الجهات الرقابية إلـى الرقابـة والإشـراف علـى المؤسسات الكبيرة دون أن تهتم بمؤسسات التمويل الصغيرة غير الرسمية، وقد قامت العديد من الدول بسن قوانين مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب بشكل يعمل علي تشجيع كل من الشمول المالي والنزاهة المالية، حيث تتبني كل دولة سياسة واضحة وشـاملة تلـزم كافـة الجهات بأدوات رقابة فعالة، على أن تشمل هذه السياسة تحقيق بعض الأهداف منهـا تـشجيع العملاء على التعامل مع مقدمي الخدمات في القطاع الرسمي للإستفادة من الحماية ضد المخاطر ومكافحة غسل الأموال والإرهاب **وذلك يؤكد صحة الفرض الثالث والأخير وهو أنه يوجد أثر مباشر للشمول المالي في مكافحة الجرائم المالية وما يرتبط بها من غـسل أمـوال وتمويـل أنشطة غير مشروعة.**

ثانياً التوصيات:- من خلال النتائج توصلت الدراسة إلي التوصيات التالية:-

١- ضرورة توفير بنية مالية تحتية قوية، وتشجيع فتح المزيد من الفروع عن طريق تخفيض رأس المال المخصص لكل منها، والموافقة على فتح فروع" الكترونية "قليلة التكلفة وحيـث يمكـن للعملاء التعامل على حساباتهم بواسطة الربط مع الفروع الأكبر وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور شركات الأستعلام الائتماني، وتـوفير بيئـة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي.

٢- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية أحتياجـات كافة فئات المجتمع، وذلك من خلال الإعفاء من مصاريف فتح الحسابات لفئات خاصة تشجيعا لها على بدء العمل المصرفي، مثل الطلاب الجامعيين ،وأبتكار منتجات مالية جديدة.

٣- التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلـك لتيـسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

٤- تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخـدمات الماليـة، مثـل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي ، الصرافات الآلية، وغيرها.

٥- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حمايـة المـستهلك المالي بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من إتخاذ

قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة، وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم، مع توفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم.

٦- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ، ووضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٧- تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد أستراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

٨- أهمية التعاون العربي المشترك لوضع وتنفيذ أستراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قائمة المراجع

أولا:- المراجع العربية:-

❖ التقارير والدوريات:-

١- إتحاد بنوك مصر – إتحاد الصناعات المصرية " تيسير التعامل بالحسابات المصرفية- خطوة نحو الشمول المالي، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٧.

٢- إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث "واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه" العدد ٤٣٦- العدد ، ٤٣٧، ٢٠١٧.

٣- إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الثامنة – العدد ٧، الكويت، فبراير ٢٠١٦.

٤- البنك المركزي المصري "الشمول المالي" النشرة التعريفية ٢٠١٨.

٥- المصرفيون"إنطلاق أكبر مؤتمر دولي للشمول المالي بشرم الشيخ برعاية الرئيس السيسي"، مجلة اقتصادية ربع سنوية تصدر عن المعهد المصرفي المصري-البنك المركزي المصري، العدد ١٨،السنة الخامسة، أكتوبر ٢٠١٧

٦- بنك الأستثمار القومي، قطاع الأستثمار والموارد- الدعم الفني للأستثمار ،العدد رقم (٢١) ٣٠-٧-٢٠١٧.

٧- بنك الكويت المركزي "تقرير الاستقرار المالي" الكويت،٢٠١٣.

٨- تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧.

٩- جريدة الإتحاد الاقتصادي ، دبي ،أبريل ٢٠١٥

http://www.google.com/amp/s/www.alittihad.a

١٠- سلطة النقد الفلسطينية ، تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٢ ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، فلسطين ٢٠١٣

١١- صندوق النقد العربي "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي" أبو ظبي -أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.، ٢٠١٥.

١٢- صندوق النقد العربي "متطلبات تبني أستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" أبو ظبي -أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.، ٢٠١٥.

١٣- صندوق النقد العربي "نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي " أبو ظبي -أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.، ٢٠١٧.

١٤- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الإكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمصرفية، المجلد ١٩ – العدد الأول – السنة ١٩، يناير ٢٠١١.

١٥- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي "الشمول المالي في مصر – هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، القاهرة،٢٠١٨.

❖ الأبحاث:-

١٦- البرق،محمد سعد "أثر أستخدام النقود الالكترونية علي الطلب علي السلع والخدمات"، مؤتمر الأعمال المصرفية والألكترونية بين الشريعة والقانون، غرفة تجارة وصناعة دبي ، جامعة الأمارات العربية المتحدة، المجلد الأول ، ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣.

١٧- العراقي ، بشار أحمد- النعيمي، زهراء أحمد"الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية"، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان- أربيل في العلوم الإدارية والمالية العدد الثاني ، ٢٠١٨.

١٨- القعود، ناصر" تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون – آفاق المستقبل"، مجلة التعاون ،العدد ٧٢، السنة ٢٤،،ديسمبر ٢٠١٠.

١٩- النعيمي، زهراء أحمد محمد توفيق " تحليل مؤشرات الإشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي"، جامعة تكريب، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية- المجلد ٤-العدد ٤٠-٢٠١٧، ص٢٥٣-٢٧٠.

٢٠- بن رجب، جلال الدين" أحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨.

٢١- جاد اللة، ياسر محمد – عبد الفضيل ، سيد ابراهيم " الآفاق المستقبلية لأداء أسواق الأوراق المالية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، كلية الشريعة والقانون ،دبي ،٦-٨ مارس ٢٠١٧.

٢٢- جاسم، ارشد عبد الأمير"الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية- دراسة إستطلاعية لعيّنة من القطاع المصرفي الخاص العراقي"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد ١٣،العدد ٤٩، ٢٠١٨.

٢٣- ذكر اللة، احمد "تطورات المشهد الاقتصادي" المعهد المصري للدراسات السياسية والأستراتيجية ،تقرير دوري - ٦مايو ٢٠١٧

٢٤- عبد اللة، سمير " الشمول المالي في فلسطين" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام اللة،٢٠١٦.

٢٥- عبد النبي ، وليد عيدي "الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي" البنك المركزي العراقي ، العراق،٢٠١٨.

٢٦- فريز، زياد "الشمول المالي والتوجه الأسترتيجي للاستقرار المالي والإجتماعي"، منتدي الشمول المالي ، إتحاد المصارف العربية ورعاية البنك المركزي الإردني وجمعية البنوك في الأردن، ١٨-٢٠١٧/١٢/١٩.

❖ **الرسائل العلمية:-**

٢٧- أبو دية، ماجد "دور الأنتشار المصرفي والأشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٦.

٢٨- الراشدي،حسام الدين علي صادق علي "وسائل الدفع الألكترونية الحديثة وتأثيرها علي السياسة النقدية في مصر – دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

٢٩- السمري، لطيفة نايف سالم سعد "إمكانية التكامل المالي وأثاره الممكنة علي اقتصاديات دول الخليج" رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السساسية- جامعة القاهرة ،٢٠١٢.

٣٠- المزوري، شادي عبد العال علي مشرف " مدي فاعلية المؤسسات المالية في رفع معدلات الأستثمار من خلال القطاع المالي في مصر – دراسة مقارنة جنوب أفريقيا"، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، ٢٠١٤.

٣١- عجور، حنين محمد بدر " دور الأشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الإجتماعية تجاه العملاء –دراسة حالة البنوك- الإسلامية العاملة في قطاع غزة" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة،٢٠١٧.

ثانياً:-المراجع الاجنبية:-

1- Alliance for financial inclusion AFI. (2013). measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators. Malysia: AFI.
2- Amromin,G.and Chakravorti,S 2009"Whither Loose Change, The Diminishind Demand for Small Denomination Currency" Journal of Money, Credit and Banking No2-3.
3- Attia, Habib & Benson, Carol Coye, 2018, Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region, Working Paper, And Arab Monetary Fund.
4- Attia, H & .Engelhardt, H. (2016). "Financial Education Initiatives in the Arab Region: A stocktaking report". Arab Monetary Fund (AMF) and the Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit
5- Camara, N., & tuesta, D. (2014). Measuring financial inclusion: a muldimensional index.
6- Center for Financial Inclusion (CFI), 2018, Our Definition of Financial Inclusion, Washington D.C., USA.
7- Charles/ P.Jones. Investments Analysis and Management. Wiley, 2012, p8.
8- Cihak, Martin , Mare ,Davide S. & Melecky ,Martin , 2016, The Nexus of Financial Inclusion and Financial Stability : A Study of Trade-Offs and Synergies , Policy Research Working Paper 7722, Europe and Central Asia Region Office of the Chief Economist & South Asia Region Office of the Chief Economist , World Bank .
9- Dabla-Norris, Era, Deng, Yixi, Ivanova, Anna, Karpowicz, Izabela, Unsal, Filiz, Vanleemput, Eva and Wong, Joyce, 2015, Financial Inclusion: Zooming in on Latin America, International Monetary Fund,IMF Working Paper ,WP/15/206.

10-Damodaran, A. (2012). Financial inclusion: issues and challenges. Akgec international journal of technology, 4(2), 54-59.
11-Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. The World Bank.
12-Gardeva, Anita & Rhyne, Elisabeth, 2011, Opportunities and Obstacles to Financial Inclusion: Survey Report, Center for Financial Inclusion, Publication 12, and Washington D.C., USA.
13-GPFI, 2016, G20 Financial Inclusion Indicators.
14-Hameedu M. Shahul, 2014, Financial Inclusion-Issues in Measurement and Analysis, International Journal of Current Research and Academic Review, 2(2).
15-Heng, Dyna, 2015, Impact of the New Financial Services Law in Bolivia on Financial Stability and Inclusion, International Monetary Fund ,IMF Working Paper ,WP/15/267.
16-Hannig, A., and S. Jansen. 2010. Financial Inclusion and Financial Stability: CurrentPolicy Issues. ADBI Working Paper 259. Tokyo: Asian Development Bank Institute.
17-http://allafrica.com/stories/201603110216.html https://www.fnbbotswana.co.bw/for-my-business/eWallet-Bulk-Payments/eWallet-Bulk-Payments.html 11-2-2019
18-http://economictimes.indiatimes.com/small-biz/money/banks-vs-mobile-wallets-theslugfest-begins/articleshow/56292074.cms28-11-2018.
19-/https://rctom.hbs.org/submission/how-itau-unibanco-is-driving-digital-transformationin-the-financial-services-industry-2/18-1-2019.
20- http://www.almasryalyoum.com/news/details/1143307-7 -2-2019
21-http://www.decodeapps.com/top-10-banking-apps-worldwide-brazilian-banks-lead-theway/ https://rctom.hbs.org/submission/how-itau-unibanco-is-driving-digital-transformation-inthe financial-services-industry-2-18-1-2019
22-https://www.fnbbotswana.co.bw/eWallet/index.htmlhttps://www.brands outhafrica.com/investments immigration/business/trends /newbusiness/ewallet-281111- 11-2-1019
23-https://www.forbes.com/sites/wadeshepard/201703/01//after-day-50-the-results-fromindias-demonetization-campaign-are-in/#5361c59950d128-11-2018.
24-https://www.stanbicbank.co.bw/botswanaMobile/personal/Self-service-banking/Mobilebanking12-1-2019.
25-https://www.weforum.org/agenda/201511//where-is-mobile-banking mostpopular/http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1228-12-1-2019
26-http://www.zdnet.com/article/m-banking-grows-138-percent-in-brazil/22-1-2019.

27-Journal of Money, Investment and Banking "Eléctronic banking in Finland and the effect on money velocity" Euro joyrnals publishing, 2008, p22.
28-Kim, D. W., Yu, J. S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Finance, 43, 1-14.
29-Klapper, L. et al. (2015). "Financial Literacy Around The World: Insights from the Standard & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey". http://gflec.org/wp content/uploads/Finlit paper singles.
30-Mark Zandi "The Impact of Electronic payments on Economic Growth" Moodys Analytics, March 2010, p1-15.
31-Prasad, Eswar S., 2010. Financial Sector Regulation and Reforms in Emerging Markets: An Overview, NBER Working Paper 16428. Cambridge, National Bureau of Economic Research.
32-Reyes, G. P., Canote, L. D. A., & Mazer, R. (2010). Financial inclusion indicators for developing countries: the Peruvian case. Peru: superintendency of banking.
33-Rungsun Hataisere, "The Effect of E-payment Instruments on cash usage in Thiland, Working Paper, Bank of Thiland, 2010, p4.
34-Sahay Ratna, Cihak, Martin, Diaye, Papa N., Barajas, Adolfo, Mitra, Srobona, Kyobe, Annette, Mooi, Yen Nian, Yousefi, Seyed Reza, 2015, Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals? IMF Staff Discussion Note, SDN/15/17.
35-Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial inclusion and development. Journal of international development, 23(5), 613-628.
36-Schinasi, Garry J., 2004, Defining Financial Stability, Working Paper 187, International Capital Markets Department, International Monetary Fund, Washington D.C., USA.
37-Sethi, D., & Acharya, D. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. Journal of Financial Economic Policy.
38-Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), 34-46.
39-The Global Findex Database, Measuring Financial Inclsion and the Fintech Revolution, Overview, World Bank Group2017.
40-Tullio Jappelli and Marco pagano, Financial market Integration under EMU, Economic Papers 312 m March 2008, p 5.
41-wdi.worldbank.org/table/5.5# (7-2- 2018).